مقاربات عن المجتمع المدني السوري

ENGLISH الجمهورية AL-JUMHURIYA

بدائل

الفهرس

مقاربات عن المجتمع المدني السوري..... ٣
منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا: الشراكة والندّية..... ٦
المجتمع المدني كأداة مقاومة: مَركزَة الفرد في التغيير الاجتماعي..... ١٥
المجتمع المدني ومأسسة الحِراكات النِسوية ٢٠
المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية في حمص ٢٤
"شيل و حط": المجتمع المدني السوري وتحدي العقوبات..... ٣٢
المجتمع المدني والملاحقات القضائية: تقاضٍ استراتيجي بلا استراتيجية..... ٣٧

مقاربات عن المجتمع المدني السوري

مقدمة الملف

تحليلات

علا رمضان- ياسين السويحة

يعتبر ظهور المجتمع المدني، بمنظماته ومجموعاته الكثيرة بعد الثورة السورية، ظاهرة جديدة بالمقارنة مع واقع ما قبل عام ٢٠١١. فمنذ صدور قانون الجمعيات رقم ٩٣ الصادر في عام ١٩٥٨، وما تلاه من تعديل للقانون بالمرسوم التشريعي رقم ٢٢٤ في عام ١٩٦٩، والذي يزيد من رقابة الدولة على الجمعيات ويقتضي موافقات الجهات الأمنية على تأسيس أي جمعية، غابَ المجتمع المدني عن الساحة واقتصرت الجمعيات المسجلة على جميعات خيرية وكثير منها كان ذا طابع ديني. وفي حالات قليلة أخرى في تسعينيات القرن الماضي، ومن ثم ما بعد ربيع دمشق، ظهرت منظمات حقوقية (غير مرخصة) تعرّض مؤسسوها والفاعلون فيها للتضييق الأمني، ما حدّ من قدرتها على الاستمرار أو تحقيق تغيير في القضايا التي نشأت أو نشطت لأجلها.

يرى الكثيرون أن المجتمع المدني الذي ظهر بعد بداية الثورة هو استمراريةٌ للحراك الثوري، حيث تحولت العديد من التنسيقيات الى منظمات مدنية، أو توجّه الكثير من الناشطين والناشطات نحو تأسيس منظمات مدنية أو الانخراط في منظمات موجودة؛ وقد غلب على المجتمع المدني في بداياته طابع النشاط ذي الطابع التحرري الحامل لقيم الثورة.إزاء ذلك، نواجه اليوم سؤالاً محورياً في هذا المجال: هل ما زال المجتمع المدني، بعد تسع سنواتٍ من نشوئه، قابلاً للتعريف ضمن هذا الإطار؟

يختلف المجتمع المدني الناشئ نتيجة حراك شعبي أو في ظل النزاعات عن غيره، فبينما تؤثّر البيئة المستقرة على هوية وطبيعة الأخير، تفرض البيئة الشديدة التغيّر، سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً -والتي يغلب عليها طابع عدم الاستقرار والتخبط أحيانا- ظروفها على الأول، وتساهم في تشكّله وتطوّره وتفاعله مع قضايا الشأن العام بطرق مختلفة. ولا يغيب عن المجتمع المدني الناشئ نتيجة حراك شعبي أو في ظلّ نزاعات، أيضاً، تأثره بعوامل كثيرة مشابهة للّعوامل التي تؤثر على بيئات النزاع، بما فيها مصادر التمويل والدعم وأجندات أطراف النزاع أو الداعمين لهم. فعادةً ما يعتمد المجتمع المدني في هذه البيئات بشكل كامل على الدعم الخارجي، إذ تغيب أشكال الدعم المحلية أو الوطنية في ظل غياب الدولة، وخاصةً حين تكون هذه الدولة المُسبّب الرئيسي لهذا الواقع. يختصر البعض تجربة المجتمع المدني السوري باعتباره ينهج نهجاً قائماً على الاستجابة الطارئة، «السريعة»، المرتبطة بالمتغيرات على الساحة السياسية. ويحصل أن تُعمّم هذه النظرة ليس فقط على المجتمع المدني القائم بأعمال الخدمات والإغاثة -وهذا واقعه بطبيعة الحال-، وإنما أيضاً على ذلك الذي يقوم على نهج الحقوق وتغيير الخطاب.

خاض المجتمع المدني السوري منذ ٢٠١١ حروباً كثيرة، وواجه تحدياتٍ جمّة، واضطر فاعلون وفاعلات في هذا المجال في كثير من الأحيان إلى اتخاذ قراراتٍ أخلاقية وقيمية لم تكن سهلةً على الإطلاق. ولا نعمّم هنا بهذا القول، فالحقيقة أن البعض اختار عدم خوض النقاشات القيمية، ووضعَ نفسه على الحياد، مأخوذاً بخطابٍ تنامى بقوّة ضمن هذا الوسط بعد عام ٢٠١٥ وبدفع من الممولين، حول ضرورة أن يكون المجتمع المدني على الحياد. وكثيراً ما ظهرت هذه المواقف في الملفات الشائكة؛ كالعقوبات الاقتصادية وإعادة الإعمار.

وبينما يخوض المجتمع المدني بفاعليه هذه الحروب، يظهر القليل منها لمن هم خارج هذا المجال، ويتعرّف الجمهور الأعم فقط على جزئيات هذه القضايا، التي غالباً ما تكون مُوجهةً نحو اتخاذ مواقف محصورة بثنائية «داعم» و«معادي». لقد جاءت فكرة ملف مقاربات عن المجتمع المدني السوري نتيجة نقاشٍ بين منظمة بدائل والجمهورية حول الحاجة إلى نقل بعضٍ من التجارب والأحاديث المحكية المتداولة ضمن الفاعلين بهذا الشأن، وداخل دوائرهم، إلى حيّزٍ يتسنّى فيه للجمهور العام الاطلاع عليها. ولا يعود ذلك فقط لنازعٍ ديمقراطي يسعى وراء أكبر قدر من العلنية والشفافية، بل أيضاً لإحساسنا بخطورة جمودٍ نراه قائماً في نقاشات المجال العام؛ وسط ظروف خساراتنا، نجد شعوراً منتشراً لدى الفاعلين في الشأن العام -والمنخرطون فيه من بوابة المجتمع المدني ضمنهم- يتهيّب عمومية النقاشات، خاصةً على وسائل التواصل الاجتماعي، لإحساسهم بسهولة انزلاق هذه النقاشات نحو أشكالٍ شعبوية وتحطيمية، ويفضّلون حصر النقاشات والسجالات (والخلافات) في دوائر ضيقة، أشبه بمساحات الأمان، تقيهم إحساساً بأنّهم في مهبّ النهش. بدوره، يتسبّب هذا الواقع أيضاً بإحساسٍ غير مريح بغياب الشفافية لدى قطّاع من الجمهور العام، يعيش نفس ظروف وطأة الخسارات وقصووية الأوضاع التي يعيشها أي فاعلٍ تحرري في الشأن السوري، ما يدفعه، في كثيرٍ من الأحيان، لافتراض أسوأ الاحتمالات، أو لإطلاق الأحكام القاسية، والتخوينية في الحالات القصوى. تتسبّب هذه الحلقة المُفرغة بنحولٍ شديد، وغير صحّي، في النقاش العام السوري. ورغم تفهّم أسباب معقدة لوجود هذه الحلقة، ودون الرغبة بالدخول في تحليل مُسبّباتها والمسؤولين عنها أكثر من ذلك، نرى أن فتح أكبر مجال للتداول، وللسجالات الفكرية، وللنقاشات السياسية، ولكل أنواع التعاطي مع الشأن العام السوري، هو ضرورة مُلحّة في سياقنا السوري، ولعلّه أهم ما نحن قادرون على فعله وسط الظروف العامة السيئة، وخروج قسمٍ كبير من عناصر تقرير مصائرنا من مجال إرادتنا وقدرتنا على التأثير. بيدنا أن نتمكن من تشكيل بيئة نقاش وتفاعل وسجال، وتفهّم واعتراض، تضمن مكاناً للاتفاق الفعّال، وللاختلاف المؤنسن، وللخصومة بكرامة.

كذلك، نبغي عبر هذا الملف أن نساهم في ملء الفراغ الذي تتركه قلة الأدبيات عن المجتمع المدني السوري بأقلام الفاعلين والناشطين في هذا الشأن.

كتصوّرٍ غير مُلزم لترتيب قراءة للملف، نقترح البدء بمادة الدكتورة نورا أبو عصب في تعريف المجتمع المدني كأداة مقاومة، نشأت وتطورت وتموقعت ضمن هياكل قوى عامة. بعدها، نجد مادتين تتناولان الشأن النسوي، إذ تستطلع لين العابد جملة التحديات التي تواجه المنظمات النسوية والنسائية وسط ظروفنا غير المستقرّة؛ ومن جهتها، تشير الدكتورة نوف ناصر الدين إلى إشكالياتٍ في العمل النسوي ترى أنها ناتجة عن تبني الحراكات النسوية منهجيات عمل المجتمع المدني وطرق مأسسته، وذلك بسبب التمويل وسياساته، المتأثر بالمجتمع الدولي وأجنداته. وفي قسمٍ ثانٍ، عيانيٍ إلى حدٍّ كبير، نقرأ حواراً مع آمنة خولاني وسلمى كحّالة، أجرته عُلا رمضان، عن العلاقات بين منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا، وتجربة منظمة دولتي وحركة عائلات من أجل الحرّية مثالاً؛ ويأخذنا مجدي ماهر إلى نموذج حمص كمدينة تحت سيطرة النظام تنشط فيها «جمعيات» ومنظمات دولية، في إطّلاع مفيد على الهوامش والحدود الممكنة، والظروف القائمة، للعمل المدني العلني في مناطق سيطرة النظام. وفي قسمٍ ثالث، تحليلي ومُعاين، نمرّ على تحليل إبراهيم العُلبي وإياد حميد لإطار النقاش المضني لمنظمات المجتمع المدني بما يخصّ إشكالية العقوبات الاقتصادية؛ وعلى تحليل محمد العبدالله لواقع وتحديات وإشكاليات عمليات التقاضي الاستراتيجي، الساعية لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب بحقّ السوريين في الهوامش القضائية المتاحة، في أوروبا على وجه الخصوص.

ومع أن أجزاء من الملف تطرّقت للموضوعة من وجهة نظر بحثية وأكاديمية، إلا أننا سعينا لأن يكون الملف مكتوباً بأقلام فاعلاتٍ وفاعلين في المجتمع المدني السوري، باختصاصاتهم ومواقعهم المختلفة، ورؤاهم ومواقفهم التي قد تتباين تجاه مواضيع سجالية تخصّ المجتمع المدني السوري، أو الشأن العام ككل. لذلك، تعبّر تحليلات ومواقف الكتّاب والكاتبات عن آرائهم الشخصية، دون أن تتفق (أو تختلف) بالضرورة مع آراء ومواقف بقية المساهمين، ولا مع محررات الملف.

يركز الملف على مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني السوري العاملة في المجال الحقوقي وتغيير الخطاب، ولم يتطرق للعمل المدني الإنساني أو الإغاثي الطابع، رغم أنه أحد مشاهد المجتمع المدني الأساسية في سوريا اليوم، كونه يشكّل بيئة نشاطٍ لها همومها ونقاشاتها المتمايزة، وتحتاج وقفةً منفصلةً وخاصة. كذلك، لم ينشغل الملف كثيراً بأكبر «فيل في الغرفة» في مسألة المجتمع المدني، ألا وهو التمويل والاستدامة، ولم نفعل ذلك تعفّفاً عن نقاش جوهري وأساسي في وجود وبقاء مؤسسات المجتمع المدني؛ نقاشٌ ننوي خوضه في فرصةٍ لاحقة، وإنما تحدياً لجوهريته هذه، التي تجعله في كثيرٍ من الأحيان طاغياً على مواضيع أخرى، ورغبة في ألا يكون، مرةً أخرى، مدخلاً للحديث عن المجتمع المدني السوري. غير التمويل، ثمة نقاط كثيرة تستحق التوقف والتحليل والنقاش لم ترد في نصوص هذا الملف، ولذلك نرجو أن تكون هذه المجموعة من النصوص والنقاشات محفّزاً لتفاعل فاعلين عامين ومتابعين مهتمين، ولاقتراحاتهم ومساهماتهم في النقاش العام.

منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا: الشراكة والندّية

حوار مع آمنة الخولاني و سلمى كحّالة

حوارات

علا رمضان

ارتبط ظهور روابط أو منظمات الضحايا عام ٢٠١٦ بمنظمات المجتمع المدني بشكل أو بآخر، سواء عن طريق دعم منظمات المجتمع المدني لعملية التأسيس، أو اعتباراً منها؛ أو عن طريق كون هذه الروابط في أصل برامج منبثقة عن منظمات مجتمع مدني، استقلت عنها فيما بعد؛ أو أشكال أخرى عديدة من العلاقات. تواتر ظهور روابط الضحايا في السنوات الأربع الماضية، وارتفع عدد هذه المجموعات في العامين الأخيرين. ولذلك، تدعو هذه التطورات لمراجعة التساؤلات حول العلاقة التي تربط روابط الضحايا بمنظمات المجتمع المدني، وأشكال المقاربات التي يتبنونها في عملهم معاً وعلى القضية. من خلال هذا الحوار المزدوج مع آمنة خولاني، إحدى مؤسسات حركة عائلات من أجل الحرية ومنسقتها العامة؛ وسلمى كحّالة، المديرة التنفيذية لمنظمة دولتي، وهي واحدة من ثلاث منظمات تشكل «فريق الدعم» للحركة، نقترب من نموذج مهم وفاعل في الشأن العام السوري لهذا النمط من العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا، والتحديات والعوائق التي تواجه هذا العمل، وكيفية إدارة التوترات الممكنة. وقد تكون المفارقة ما بين الحاجة لخلق رموز -أفراد فاعلين كاريزماتيين- مقابل الحاجة لخلق حركات أفقية، أكثر جماعية وتشاركية، أحد أهم هذه التوترات.

علا: آمنة خولاني، تُوصَفين بأنك من أكثر المناضلات شراسةً في الدفاع عن المعتقلين والمعتقلات والمختفين قسرياً، وأنتِ مؤسِّسةٌ ضمن حركة عائلات من أجل الحرية. ما الذي دفعك للقيام بذلك؟ وما الذي يدفعك للاستمرار؟

آمنة: شخصياً، كان لدي تجربة قديمة مع النضال المدني وما نتج عنه من استدعاء أمني واعتقال. في عام ٢٠٠١ قمنا، مجموعة من شباب وصبايا داريا، بفتح مركز ثقافي صغير أسميناه سُبُل السلام، وخلال أيام جرى إغلاق المركز واستدعاؤنا للتحقيق، واعتقال الأستاذ عبد الأكرم السقا وهو مفكر سوري إسلامي تنويري. هذه المجموعة عُرفت فيما بعد باسم مجموعة شباب داريا (٢٠٠٣)، كررنا فيها تجربة النضال المدني وقمنا بحملةٍ أطلقنا عليها اسم «حتى يغيّروا ما بأنفسهم». تضمّنت هذه الحملة نشاطات عديدة؛ مثل مظاهرة صامتة وتوزيع منشورات لمحاربة الرشوة وكنس شوارع داريا. على إثرها، جرى استدعاؤنا جميعاً للأمن، وكان زوجي وأخي محمد، الذي استُشهد فيما بعد في المعتقل، مشاركين أيضاً في الحملة. تم تحويل الرجال منّا إلى محكمة ميدانية عسكرية وحُكموا في سجن صيدنايا: تخيلي أنّ أناساً كنسوا الشوارع يُحوَّلون إلى محكمة ميدانية... أمر غير قابل للتصديق.

عانيتُ منذ ذلك الوقت من الاعتقال على المستوى النفسي والحياتي، فقد كان أولادي صغاراً؛ ابني هادي كان عمره شهراً واحداً، ولم يبقَ فرع أمن إلا وقام باستدعائنا أنا وصديقاتي. لم يُسمح لنا بزيارة زوجي وأخي وأستاذي وأصدقائي في صيدنايا، وكنا نحصل على معلومات تخصهم من هنا وهناك. لقد سلكنا الطريقَين الممكنَين في تلك المرحلة: كما تعلمين، يلجأ الأهالي في سوريا إلى الواسطة أو الرشوة لمعرفة أخبار أولادهم المعتقلين، وذلك نتيجة معرفتهم بعدم وجود طريق قانوني يمكن أن يسلكوه، ويترافق ذلك مع خوفٍ شديد لأنّ أحداث الثمانينات ظلت حاضرة دائماً في الذاكرة. وفي حين لجأ بعض الأهالي إلى الواسطات، اخترنا، نحن مجموعة النساء المتبقيات وحيدات بعد اعتقال جميع الرجال، اللجوء إلى الطريق الحقوقي. في ذلك الوقت كانت المرة الأولى التي نسمع بها بحقوق الإنسان في سوريا، وتواصلنا للمرة الأولى مع رزان زيتونة (الله يفرج عنها وين ما كانت). حُكِمَ بعضهم أربع سنوات قضوا منها سنة واحدة، منهم زوجي، بينما حُكِمَ آخرون سبع سنوات قضوا منها سنتان ونصف، منهم يحيى شربجي. واعتقدنا أن الضغط والحشد الذي قمنا به أتى بنتيجة. لم أكن أعلم ماذا تعني «المناصرة» في ذلك الوقت، ولكن كنت مع صديقاتي مُصرّاتٍ على ألّا نسكت، فبدأنا بالتواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية مثل أمنستي (منظمة العفو الدولية) وغيرها، وكنا نقف أمام الأفرع الأمنية لنسأل عنهم و ننتظر جالساتٍ على الأرض. كنا نتعب في تلك المرحلة. علمنا وقتها أن هناك شيئاً اسمه «كوة رئاسية» في مكتب البريد في ساحة الحجاز بدمشق، وأن الرسائل فيها تصل للمكتب الرئاسي، فصرنا نذهب ونضع رسالة في هذا البريد كل أسبوع، نطالب فيها بزيارة أحبتنا وإطلاق سراحهم. وتوقفت بعض صديقاتي عن متابعة هذا الأمر بسبب الضغط المجتمعي، أو ضغط الأهل الخائفين من اعتقال بناتهن. أنا بدوري لم أتوقف، وهو ما جعلني أدفع ثمناً إضافياً؛ حيث جرى استدعائي مجدداً للاعتقال، ولكنّ تدخّلَ الكثير من المعارف، فاكتفوا باستجوابي لمدة شهر في فرع فلسطين. أعرف أنني أستطردُ في شرح هذه التفاصيل، لكنِّ جميعها في ذاكرتي، وهي من بين دوافعي للاستمرار.

بعد انطلاق الثورة بأشهر اعتُقل أستاذي عبد الأكرم السقا مجدداً، وبعدها بعدة أشهر تم استدعائي، ومن ثمّ جرى اعتقال إخوتي عبد ومجد، وكذلك اعتُقل يحيى شربجي وهو بالنسبة لي الأخ والصديق والقريب (وصلتنا منذ سنتين شهادة وفاتهم وأنه تم إعدام ثلاثتهم في سجن صيدنايا). تابعنا في الثورة ولا زمني هاجس الاعتقال، وكنت أقرأ عن المعتقلات وأجهّز نفسي لمصيرٍ مشابه. قبل مشاركتي في أي مظاهرة أخلع خاتمي وسواري، وأقول لنفسي: «يصرفوهن ولادي بدل ما ياخدوهن الأمن». كذلك كنت ألبس طبقات من الثياب؛ فالمُعتقَل بارد، وأملأ جيوبي بالمحارم والفوط، كما أني لم أكن أضع دبوساً في إيشاربي، حتى لا ينغرز الدبوس في رقبتي في حال تعرضت للضرب. تفاصيل صغيرة لكن لا تغيب عن بالي أبداً. كنتُ أقول لأطفالي عندما أخرج لأي نشاط ثوري (أنا ما عم اطلع واترككم لانو ما بحبكم، بالعكس لأني بحبكم كتير لازم اطلع، لأني ما بتحمل يجي مستقبلكم وسوريا مزرعة الأسد).

اعتقل أَخَويّ الآخران، بلال ومحمد. هم لم يشاركوا في الحراك؛ ليس لعدم رغبتهم، ولكن تحت إلحاح والدي. كان يقول لهم: آمنة وعبد ومجد بالحراك... «خليكون بعاد شوي لحسّ فيه حدا جبني». أتانا بلال بخروجه من المعتقل بالخبر المفجع، استشهد محمد تحت التعذيب أمامه. محمد صديقي ورفيقي وليس فقط أخي، رفيق النضال في ٢٠٠٣ حين استدعينا إلى الأمن معاً. محمد من طلاب جودت سعيد وعبد الأكرم السقا حامل للفكر السلمي حينها. «انطفى كل شي بحياتي، استشهاد محمد طفى كل شي». روى لنا بلال كيف استشهد محمد، وهذا الألم هو ألمٌ أختصُّ به نفسي. خرج بلال من المعتقل «جثةً تمشي». هل رأيتِ صور قيصر؟ تخيلي أنّ منظر بلال كان يشبه الضحايا في هذه الصور. هو بخير الآن... «انكتبلو عمر جديد». أنا الكبرى بين إخوتي، وحين يتحدثون عن أهمية دعم النساء أشعر بالفخر لأن الرجال في عائلتي هم أكثر الداعمين لي منذ طفولتي، أبي وأخوتي ولاحقاً زوجي.

في إحدى المرات قال لي أخي مجد في المظاهرة وأنا أهتف: «إذا بدك أنا بحملك على كتافي». كانوا بحق سنداً لي في النضال.

اعتُقِلتُ أنا وزوجي سوية، لم أتوقع أن أُعتقَلَ وزوجي في اللحظة نفسها وفي السيارة نفسها. ولكنهم عيشوني في رعبٍ آخر حين ضربوا زوجي أمامي. لقد ضربوه بشدة، وحينها كنت مستعدةً لأي شي «شو بدك بقول». لجأ المحقق إلى طريقةٍ أخرى، سألني: «هل تحبين زوجك؟». لم أفهم لماذا يسأل، ولكني قلت له «نعم». وبعد إجابتي بنعم أحضروه وشرعوا في تعذيبه أمامي. اكتشفتُ لاحقا أنهم اتّبعوا الطريقة نفسها معه. بقيتُ ستة أشهر في المعتقل، وبقي زوجي مدة سنتين ونصف. يوم خروجي من المعتقل، قرأوا الأسماء على الباب، كان اسمي واسم رويدة كنعان بين أسماء المُفرَج عنهنّ، بكينا لأننا سنخرج ونترك كل أولئك النساء وراءنا. كلهنّ متهمات بتهم سياسية أو بتهم «إرهاب»، بعضهنّ لم يكن لهنّ علاقة بأي شيء، ولكنهن أُخذن بدلاً من شخصٍ آخر. شعرتُ وأنا أتركهنّ بإحساسٍ كبيرٍ بالخيانة، ووعدتهنّ أن أكون صوتهنّ؛ ألا أسكت... «لا تسامحوني إذا نسيتكن»، وخرجتُ بعدها مدفوعةً بإيماني بالحرية والعدالة. نحن خرجنا إلى الشوارع لننادي بالحرية، وسوريا الحرة لا تكون حرةً بالمعتقلات.

أنا إنسانة مؤمنة، وأؤمن أن الله سبحانه وتعالى خلقني لأقوم بشيءٍ ذي قيمة على هذه الأرض. هذه القيمة لا تكون بالجلوس في البيت؛ إيماني يدفعني للوقوف في وجه الظلم والمطالبة بالعدالة لكل السوريين.

علا: سلمى كحّالة، أنتِ مؤسسة ومديرة دولتي. تعملين مع منظمات معنية بالضحايا منذ العام ٢٠١٦، ومن الداعمات الراديكاليات. ما الذي دفعك للانخراط في هذا العمل؟ لماذا المنظمات المعنية بشؤون الضحايا؟

سلمى: من الصعب الحديث بعد آمنة. آمنتُ منذ صغري بالعدالة، وكان دائماً لدي ما يُسمى righteous anger؛ الغضب للحق، يعني مشاعر الغضب على سوء المعاملة والظلم واللا عدالة، مدفوعةً برغبة التغيير، لا يمكن أن نرى الظلم دون أن نقوم بفعل تغييري. ليس لدي الإيمان العقائدي أو الديني الموجود عند آمنة نفسه، لكن طبعاً لدي إيمان له طبيعة مختلفة: إيمان بأننا إن لم نعمل على التغيير فنحن جزء من المشكلة؛ إيمان بالبشرية وبقدرة البشر على الخير وعلى التغيير. منذ تركتُ سوريا وغادرتُ إلى كندا كنت منخرطة في العمل السياسي وفي السعي نحو العدالة كطالبة وكامرأة، وحين انتهيتُ من جامعتي شعرتُ بأنني، أجل... أعملُ على حقوق الإنسان والنساء ومع الطلاب وغيرهم، ولكن أريد أن أقوم بهذا الفعل في بلدي. عدتُ إلى سوريا وحاولتُ منذ العام ٢٠٠٤، ولكن لم أجد طريقة أكون من خلالها جزءاً من مشروع تغييري. لم تُتَح لي هذه الفرصة، وربما لم تكن موجودة حينها. لكن بعد انطلاقة الثورة انخرطت في العمل، مع مجموعة من الفاعلين والفاعلات الذين شعرت أنهم يشاركوني المبادئ والأفكار، ضمن دولتي ومعك أنت علا ومع آخرين. هنا أريد أن أقول شيئين؛ أولهما أنني أشعر بامتيازاتي؛ بمعنى كان لدي خيار، أو خيارات أخرى، ولكنّ إيماني بالقضية يدفعني للاستمرار، وآمنة لديها خيار طبعاً، والخيارات أمامها موجودة، ولكنها دائماً تقوم باختيار استكمال طريق العمل النضالي.

علا: أعتقد أنه من المهم الحديث عن الامتيازات التي نمتلكها كأشخاص فاعلين في الشأن العام، ربما الاعتراف بهذه الامتيازات ضمن السياقات التي نعمل فيها مهم، فعادةً ما نحمّل أنفسنا عبء هذه الامتيازات، ولكن بالمقابل قد نتمكن من استخدم هذه الامتيازات لخدمة القضية والسعي نحو العدالة.

سلمى: أنا واعية لهذه الامتيازات، وكيف يمكنني أن أستخدمها لدعم أهل القضية مثل آمنة، لكن هم في وجه المدفع والمتأثرون المباشرون، ولهذا دور كبير في تساؤلاتي حول دوري في هذا النضال وعلاقتي بالضحايا وأهل القضية، فهي إلى حد كبير مرتبطة بتجربتي وامتيازاتي ووعيي لموقعيتي.

علا: سلمى وآمنة، كيف بدأتنّ العمل معاً، وكيف تطورت هذه العلاقة؟

سلمى: اجتمعتُ مع ماريا العبدة، مديرة النساء الآن، وزميلتها آنّا، وكان حديثهنّ عن أصوات النساء غير المسموعة، وعن الفجوة الكبيرة بين واقع النساء وما يحكى عن دورهن في السلام والعدالة، كما ذكرنَ أهمية وأولوية قضية الاعتقال والاختفاء بالنسبة للنساء اللواتي يعملنَ معهن. فطرحوا فكرة العمل معنا كـ دولتي باعتبار أن لدينا خبرة في مجال العدالة الانتقالية، وكنّا حينها قد بدأنا العمل مع الشباب على التاريخ الشفوي. اتفقنا على البدء بجمع قصص وشهادات النساء من ذوي المعتقلين والمختفين قسرياً، وعلى تطوير أدوات برامجية ومناصراتيّة لنقل قصصهم وتجربتهم وبناء وعي عام حول القضية. أول نشاط قمنا به هو ورشة في لبنان شاركت فيها نساء ممن شاركنَ معنا قصصهنّ، أو ممن قمنَ بإجراء المقابلات، وفاعلات في المجتمع المدني. بدأنا ورشتنا بسماع تسجيلات صوتية لبعض القصص، كانت حملة من أجل سوريا، وبالأخص بيسان فقيه، هم الذين أدركوا مدى قوة هؤلاء النساء كمُناصِرات؛ هنّ محاميات القضية وهنّ من يقدرن على اختراق الوعي العام.

آمنة: حتى حينها كان هناك فكرة حاضرة بأننا نرغب بمحاربة النسيان وحفظ الذاكرة، بالذات قضية المعتقلين والمعتقلات، فعادةً ما يتم استدعاء ذوي المعتقلين أو الناجين والناجيات كشهود، يتم التعامل معهم على أنهم شهود وينتهي دورهم هنا، وبذلك لا يكونون أصحاب قرار، كما لا يتم التحدّث عن معاناة الأهالي، وبالتالي هم من عليهم إيصال هذه المعاناة والحديث عنها.

سلمى: نشاطنا الثاني كان رحلة مناصرة إلى جنيف تزامنت مع المفاوضات حينها؛ مجموعة من النساء من بينهم آمنة، كان من المهم أن يجلسوا كذوي معتقلين معاً. خرج كامل فريق الدعم من الغرفة، وأذكر أنّ الجلسة لم تستغرق أكثر من ساعة حتى خرجت المشاركات بورقة واضحة توضح من هنّ، ورقة أهداف ومطالب واضحة.

آمنة: كنا خمس سيدات، بعضنا تلتقي الأخرى للمرة الأولى، ومن خلفيات سياسية واجتماعية متنوعة، وبالرغم من ذلك كان لدينا القدرة على الاتفاق وتحديد أولوياتنا ومطالبنا.

سلمى: بينما كُنتنّ في الداخل، كُنّا بوصفنا فريق الدعم نخوض نقاشاتنا في الخارج مُلهَمين بأصواتكنّ. قررنا حينها أن نكون

مجموعة دعم راديكالية؛ أنتنّ أصحاب القضية وأنتنّ من يقودها ونحن نقدّم كامل الدعم لإيصال صوتكن. أنتن البوصلة لعملنا. في اليوم الثاني التقينا بديمستورا قبل بداية المفاوضات، أذكر حينها كلامه، قال: «هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها أحد بهذه المطالب بهذا الوضوح والعملية». لاحقاً قال لي أحد العاملين في مكتب المبعوث الخاص: «أنا أعلم أنكم في فريق الدعم من قمتم بالصياغة والكتابة عنهم». قلة إيمان وثقة، وكأنّ دورنا هو تلميعهم، هم دمى ونحن نحركهم ونقول لهم ماذا يقولون. أذكر هذا المثال لأقول بأنّ هناك نظرة مشابهة من الكثيرين لأهل القضية، أو أننا نُحضِرهم ولكن نقول لهم ما عليهم قوله. ومن هنا تأتي راديكاليتنا، هم البوصلة التي تدلّنا إلى أين علينا التوجه، ودورنا يكون من خلال دعمهم بخبرتنا؛ بشبكاتنا وبتقديم الدعم اللوجستي. هكذا خُلقت ديناميكيات العمل بين عائلات من أجل الحرية وفريق الدعم المكون من ممثلين من دولتي والنساء الآن و حملة من أجل سوريا؛ علاقة قائمة على الثقة والإيمان وما زالت.

علا: حين التفكّر في تلك الجلسة التي ذكرتها سلمى، وفي محاولة لتفكيك العوامل التي ساعدت أو دفعتك للوصول إلى ورقة واضحة المطالب بالرغم من اختلافاتكم السياسية، كما وصفتِها، فضلاً عن عدم معرفتكنّ السابقة ببعضكنّ بعضاً؛ كيف تجاوزتنّ اختلافاتكنّ، وما الذي ساعد في ذلك؟

آمنة: العامل الأساسي هو اتفاقنا على الهدف الكبير البعيد المقدس بالنسبة لنا جميعاً. بالتأكيد اختلفنا على بعض القضايا، ولكن ما يجمعنا أكبر من اختلافاتنا، على الأقل في هذه المرحلة. كان حاضراً دوماً بالنسبة لي (وأعتقد لدى بقية المجموعة كذلك) سؤال: هل هذا التفصيل الذي نختلف عليه مهم في سبيل إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات أم لا؟ هذا كان معيارنا. بالنسبة لي جميع الناس الذين طالبوا بالحرية والعدالة والديمقراطية على امتداد الساحة الجغرافية والفكرية، وكل من يؤمن بدولة المواطنة، هم معي في المركب نفسه؛ مُركّب قيمي وأخلاقي يجمعنا كلنا ضد الظلم والطغيان،(مع وجود الاختلاف الفكري والسياسي، ولكن يجب تأجيل هذه الاختلافات حتى تقف المذبحة السورية، وبعدها لكل حادث حديث). ناهيكِ عن الارتباط العاطفي الشديد الذي يجمعنا كذوي المعتقلين والمغيبين قسرياً، والذي كان واضحاً في ذلك اللقاء، وما زال حاضراً إلى اليوم.

علا: مرّت أكثر من أربع سنوات على تأسيس حركة عائلات من أجل الحرية. بالنظر لهذه السنوات، ما هي التحديات التي واجهتكن، وكيف تعاملتن مع هذه التحديات؟ وهل يمكن وصف الحركة على أنها حركة غير متجانسة بالنظر إلى الخلفيات المتنوعة للمشاركات فيها؟

آمنة: لا أحبذ استخدام كلمة غير متجانسة. نعم، لدينا اختلاف في خلفياتنا السياسية والفكرية، وهذا شيء صحي وضروري. تجمعنا قضية إنسانية، وبالتالي أي اختلاف غير قيمي وأخلاقي يمكن تجاوزه. على العكس، منذ لقائنا الأول تعاملنا مع اختلافنا على أنه عنصر قوة، وسعينا إلى أن يكون الاختلاف حاضراً في الحركة، لا بل أن يصبح شكلاً نمطياً للحركة. قمنا بدعوة سيدات وصبايا من خلفيات مختلفة، إلى درجة أننا قمنا بدعوة مواليات ممن لديهن معتقلون من ذويهم لدى فصائل مُعارِضَة. طبعاً لم تنضم أيّ منهن، ولكنّ الباب كان مفتوحاً. تذكر سلمى ربما أننا في البداية اختلفنا على رؤى سياسة، ولكن كنا نقف عند حد معين لكي لا يتحول الاختلاف إلى خلاف. توجد ديناميكيات ضمن المجموعة خُلقت مع الوقت للتعامل مع التنوع الموجود ضمن الحركة، وكان لفريق الدعم دورٌ إيجابيٌّ هنا. تشكلت لدينا قناعة أيضاً بأنّ فريق الدعم يعمل من أجل القضية، وليس مجرد مشروع للحصول على التمويل.

علا: ركّزتِ، آمنة، على الجانب القيمي والأخلاقي كعامل أساسي لتفادي الخلافات، وعلى الجامع بينكنّ في الحركة. بالنسبة لكِ سلمى، كيف ترين الموضوع؟ وهل العامل القيمي حاضر في عملكم كمنظمات مجتمع مدني داعمة لمنظمات الدفاع عن الضحايا؟

سلمى: بالنسبة لنا كمجموعة دعم وكمنظمات فردية، نؤمن دائماً أن دعمنا لعائلات من أجل الحرية هو جزء من مسؤوليتنا الأساسية تجاه دعم قضية المعتقلين والمعتقلات ودعم عائلاتهم، خاصة النساء. إذا كان لدينا توتر داخل المجموعة أو داخل منظماتنا أو مع الجهات المانحة أو العائلات، فإننا دائماً ما نذكّر بعضنا البعض بأن ما نحن مسؤولون عنه هو دعم هذه القضية وهؤلاء النساء، وأن ننظر للقضية من هذا المنظور. فقد ساعدَنَا التركيز على مهمتنا الكبرى، والابتعاد قليلاً عن المشاكل اليومية والسياسات التنظيمية وبيروقراطية الجهة الممولة، على تخطى العديد من المواقف الصعبة. بالتأكيد ليس بالأمر السهل العمل ضمن تحالف؛ كمجموعة دعم مشكلة من تحالف ثلاث منظمات لدينا درجات مختلفة من الخبرة والانفتاح على الشراكات. العامل القيمي مهم جداً في تحالفنا، وتَمكّنا ليس فقط من البناء على العامل القيمي، وإنما من العمل على مقاربتنا، وعلى كيفية رؤيتنا لدورنا. ساهم في ذلك الثقة الموجودة بيننا كمنظمات، والتي تشكلت عبر شراكات سابقة لعملنا كمجموعة دعم؛ مثل حملة كوكب سوريا وغيرها. ومن خلالنا تحالفاتنا السابقة تَمكّنا من بناء ثقافة مشتركة. بُنيت هذه الثقافة على الشفافية والحوار، خُضنا

الكثير من النقاشات واكتشفنا الطريق معاً. طبعاً جزء من تحديات التحالفات أن تتمكني من التعامل مع «الإيغو» لكل منظمة ورغبتها بالظهور. جزء من دوري ضمن فريقي التذكير الدائم بأننا نعمل من أجل قضية، وليس من أجل ظهور منظمتنا. بالتأكيد وصلنا إلى نقطة نحتاج فيها للموارد المالية من أجل خلق استدامة وأثر أكبر للعمل، لكن هناك وعي ضمن المنظمة على أنّ هذا العمل ليس مجرد مشروع يحتاج إلى تمويل.

علا: سلمى، بما أنك وآمنة أَشرتُما إلى موضوع التمويل، فمن المهم الحديث عن هذا الجانب. يعتمد المجتمع المدني بشكل كبير على التمويل في تنفيذ تدخلاته، كيف تحققون التوازن بين خلق مشروع معتمد على التمويل في مقابل عمل أكثر عضوية وأكثر استدامة؟ فالتمويل في النهاية مرتبط بسياسات الممولين واستراتيجياتهم، فهل تصميم تدخلات معينة تعتمد على التمويل يمكن أن يتسبّب بأذية للقضية، أو أن يُعرِّض العمل للفشل؟

سلمى: منذ بداية عملنا لم نرغب كمجموعة في استجلاب التمويل باسم عائلات من أجل الحرية، فهذا يقع على عاتقنا كمنظمات مجتمع مدني، وليس كمشروع نحن نقوم بتنفيذه. وبالتالي كنا نغطي تكاليف حملات المناصرة من هنا وهناك. من البداية كنا واعين أننا لا نتلقى الدعم من أيّ كان، ولكن حين احتجنا التمويل لاستدامة العمل وضعنا سياسيات تمويلية تتناسب مع قيمنا، وألزمنا أنفسنا بها، حيث يجب، سياسياً، ألّا يكون هناك تضارب بين قيم ومواقف الجهة أو الدولة المانحة وقيمنا.

لقد حاولنا أن نكون حريصين على عدم القيام بنشاط أو صرف الأموال وفقًا لأجندة أو جدول الجهة المانحة الزمني، أو أي جهة فاعلة أخرى. لم نكن نريد خلق ديناميكية قائمة على تحديد أنشطة الحركة ووتيرتها بناءً على ما إذا كنا سنحصل على التمويل ومتى، فهذا في رأينا كان سيجعل الحركة أقل استدامة.

هناك أمر آخر مُتعلقٌ بالاستدامة؛ نحن واعون لدورنا كأشخاص يتلقون رواتب ليقوموا بتقديم الدعم للحركة، والعائلات لا يتلقون رواتب على العمل؛ لأن هذه القضية بالنسبة لهم شخصية وسياسية. هذا الاختلاف يخلق توتراً من نوع ما، فنحن لا نود أن يكون دورنا كجهة تقدم الدعم اللوجستي والإداري، فلنا أيضاً دور كشركاء وحلفاء. بالمقابل، نحن مدركون بأنّ جزءاً من تمكين العائلات لا يكون بأن نقوم نحن بالعمل الإداري أو الميزانياتي دون أن يكون لهم دورٌ في هذا العمل، ولذلك هناك العديد من التوترات بين مسؤوليتنا كأشخاص يتلّقون رواتب للقيام بهذا العمل، وبين أن نكون جهة دعم راديكالية، وبين خلق نوع من الاعتمادية بأن نقوم بكل هذه الأعمال: «أنتو بس قولوا ونحنا حنعملها بدون ما يكون عندهن فكرة عن التفاصيل»، وأن يَكُنّ هُنّ من يَقُدنَ هذا العمل، والذي بالتأكيد يتطلب جهداً ووقتاً منهنّ.

علا: كيف تقومون بإدارة هذه التوترات، طبعاً هناك الوعي لهذه التوترات، ولكن كيف تقومون بالتعامل معها؟

سلمى: جزء من هذا التعامل كما ذكرتِ هو وعي لها، ومحاولة لتفكيكها وإيجاد حلول في مكانٍ ما. هي حلول جزئية، ولكن ما زلنا نخوض فيها نقاشاتٍ مستمرة.

آمنة: النقاشات صعبة، وخاصةً في هذه الأمور؛ لأنها لا تنتهي. طالما أنّ العمل مستمر فإنّ هذه التوترات موجودة، ولكنها لا تصل إلى حد أن تؤثّر على العمل، وهذه هي النقطة المهمة. نخوض هذه النقاشات ضمن إطار الثقة، وداخلياً، وهنا أؤكّد على كلمة داخلياً، فنقل هذه التوترات إلى المساحات العامة؛ مثل فيسبوك وغيره كما نرى في كثير من المجموعات، يؤذي القضية. أنا أرفض الأسلوب الشعبوي في التعامل مع الاختلافات والتوترات لأنه يؤذي أي عمل جماعي.

علا: ما التحديات التي تواجه روابط الضحايا في علاقتها مع منظمات المجتمع المدني الداعم لها، وبالمقابل ما هي التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في علاقتها مع الروابط؟ أودُّ هنا ليس فقط الإسقاط على تجربتكنّ كفريق دعم وعائلات، وإنّما الحديث عن تجربتكنّ في السياق الأوسع كفاعلات ضمن هذا المجال.

سلمى: على مدى السنوات الست الماضية التي شاركتُ فيها في المجتمع المدني السوري والعمل المتعلق بالعدالة، كان هناك تحسّن ملحوظ في كيفية تعامل المجتمع المدني مع الضحايا أو أهل القضية. أذكر أنه عندما بدأت اجتماعات السياسة أو التنسيق بشأن العدالة، لم يكن فيها أي تمثيل للضحايا تقريباً، ناهيك عن مجموعات الضحايا، وإذا تم إشراك الضحايا فكان ذلك عادةً في جولات المناصرة، حيث يتم استعراضهم من قبل أشخاص آخرين يسعون لرفع الوعي حول الوضع في سوريا أو جمع الأموال لمجموعة محددة.

هناك تحسن ملحوظ في مقدار وجودة إشراك الضحايا في النقاشات حول العدالة، حيث دعمت العديد من منظمات المجتمع المدني السورية مجموعات الضحايا السورية من خلال تنظيم وخلق مساحة لهم على الطاولة، وعملوا على دعم أصواتهم، سواء كان ذلك من خلال دعم مجموعات لإنشاء منظماتهم الخاصة أو تطوير برامج بقيادة الضحايا داخل المنظمات القائمة، أو ببساطة عبر خلق مساحة للضحايا للتحدث عن تجاربهم ومطالبهم لبعض الجهات الفاعلة. هناك بالتأكيد تغيير إيجابي.

هناك أيضاً بعض المنظمات التي بدأت بمجموعات الضحايا التي تطورت إلى نوع مختلف من المجموعات. على سبيل المثال مجموعة تقدم خدمات للناجيات من الاعتقال، ولديها الآن برامج ومجالات تركيز أخرى متعددة. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من المجموعات التي كانت منظمات مجتمع مدني قائمة على أساس جغرافي، وتلعب الآن دوراً في تمثيل الضحايا، وهنا أقصد مجالس التنسيق أو المجموعات التي تقودها النساء من المجتمعات التي أُجبرت على النزوح. أعتقد أنّ هذه الأمثلة والتطورات تذكّرنا بالخط الفاصل بين منظمات المجتمع المدني ومجموعات الضحايا، فهو عادةً ما يكون غير واضح، وأعتقد أن هذه ليست مشكلة في حد ذاتها طالما أن هناك وضوحاً بخصوص التموضع والتمثيل.

على الرغم من ذلك، أعتقد أنّ العديد من الممارسات الضارة لاستغلال الضحايا ما تزال موجودة، وأصبحت بطريقةٍ ما أكثر مأسسة. ما زال هناك الكثير من الأمثلة على ضحايا طُلب منهم التحدث ومشاركة تجاربهم بدون اشتراكهم بشكل هادف في هيكل الحدث، وبدون إعطائهم المساحة للتحدث بما يتجاوز تجاربهم والتحدث عن مطالبهم. للأسف يبدو أن بعض الجهات الفاعلة تدعو الضحايا من النساء للتحدث عن تجاربهنّ كطريقة لإظهار أنهم يُضمّنون الجندر والضحايا. مع ذلك، بدون مشاركة هادفة للضحايا فهذه عملية رمزية واستغلال، ودمج النساء الضحايا في فئة واحدة للظهور بمظهر الشمولي هو تنميط ضار. نعم، إنه من الجيد وجود ضحايا على الطاولة، لكن نحتاج إلى إشراكهم بصورة هادفة، وكذلك إلى الابتعاد عن صيغة «الخبير الذكر والضحية الأنثى».

آمنة: أود الإشارة بدايةً إلى أنّنا غير راضين عن استخدام مصطلح مجموعات الضحايا أو روابط الضحايا، ولكننا نُضطر لاستخدامه لأنه المستخدم رسمياً ومهنياً من قبل المنظمات الدولية. نحن نرفضه لأنه كلمة ضحية هي مصطلح يعطي مدلولاً سلبياً يوحي بأنه ليس لي إرادة في كل ما يجري، وكأن كارثة طبيعية ضربت البلد، وهذا غير صحيح في الحالة السورية، وإن كان هناك الكثير من الضحايا، لكن كل من شارك في الثورة بإرادته لا يعتبر ضحية. أنا شخصياً لا أعتبر نفسي ضحية رغم كل الخسائر المؤلمة التي تعرضتُ لها مع أسرتي، لأن كل ما قمتُ به كان عن إرادة وإيمان بما أفعل وبضرورة الاستمرار به.

كما قالت سلمى، في مرحلةٍ ما كان الضحايا أدوات لتصميم مشروع واستجلاب التمويل. نحن في عائلات من أجل الحرية كنا نتعرض دائما لأسئلة تدل على وجود صورة عامة أو فهم لدى الناس بأن أهل القضية هم أدوات لمشروع يقوم أحد بتنفيذه.

في كثير من الأحيان تُوجِّه لنا دعوات لنشاطات من جهة ما، نكتشف أن هذه الجهة لديها مبلغ من المال تود صرفه خلال فترة معينة وأنّ علينا بسرعة أن «نطبخ طبخة» تتناسب مع المبلغ ونقوم بتنفيذها. مرجعيتنا كحركة هي استراتيجيتنا وتحليلنا لـ«أين نحن الآن»، وما نود الوصول إليه، وليس التمويل المُتَاح، لذلك نحن حريصون على تصدير هذه الثقافة التي بنيناها بعملنا معاً؛ كحركة وكفريقِ دعم لباقي الروابط والمجموعات.

هناك أمر آخر أودّ الإشارة إليه، مع التضييق وتقلّص مساحات عمل منظمات المجتمع المدني: خسارة الغوطة مثلاً وأماكن أخرى، دُفِعَ كثيرون للعمل على قضية المعتقلين والناجين باعتبار أن المجال هناك ما زال متاحاً. أصبح هذا النوع من العمل «موضة»، فكثرت الجهات التي لديها مبلغ من المال تودّ أن تؤسس من خلاله مجموعة ضحايا، وذلك من دون التفكير باستدامة هذه المجموعة والأثر النفسي على أفرادها من ناحية، والأثر العملي على القضية بخلق مجموعات غير مستدامة في الفضاء العام من ناحية أخرى. من الجيد أن تكثر أصوات أهالي الضحايا وأصحاب القضية، ولكن من المهم جداً الاستراتيجة والآلية التي يضعونها لأنفسهم. من الضروري ألّا يكونوا جزءاً من مشروع أحد أو أداة لتنفيذ مشروع. من الضروري أن يكونوا هم القضية، وكل شي يتحول إلى أدوات لخدمة هذه القضية. في الحقيقة هناك مقولة تبقى حاضرة في ذهني للراحل محمد الماغوط في مسرحية غربة، حين يقول «نجحت العملية لكن المريض مات»؛ ما أخشاه أن يكون التعامل مع الملفات السورية السياسية والحقوقية ضمن هذه المقولة، أن تكون الأولوية لنجاح «العملية» المشروع بسهولة وسرعة وبَظّ إعلامي يرفع اسم المنظمة.

أما «المريض» القضية وأهلها، فهي تأتي في الدرجة الثانية بالأهمية، فتكون اللامبالاة والتهميش هي الطريقة في التعامل مع آلامهم. مع الأسف، في الحالة السورية نسمع عن الكثير من العمليات الناجحة، ولكن لا نسمع إلا القليل عن حال المرضى.

سلمى: بالحديث عن الاستدامة، أودّ إضافة نقطة حول أهمية بناء التحالفات بين أهل القضية أنفسهم. العام الماضي اجتمعت العديد من مجموعات الضحايا في بروكسل، وشكّلوا تحالف «شركاء من أجل العدالة»، واستمروا بالاجتماعات بغية تأسيس أرضية مشتركة للمناصرة ومساحة للتنسيق. هذه خطوات مهمة جداً لمجموعات الضحايا في سبيل خلق مساحة للتعاون بدلاً من المنافسة، وكذلك لتقوية أصواتهم، فعادةً ما يدفع الممولون وصانعو السياسات إلى إيجاد مجموعة واحدة تمثّل جميع الضحايا أو المجتمع المدني... إلخ. في إحدى المرات سألني أحد الممولين: «هناك العديد من مجموعات الضحايا الآن، فكيف يمكننا معرفة أي منها تستحق الثقة؟». لذلك فمن المهم أن تحاول مجموعات الضحايا أو أهل القضية التنسيق والتعاون متى كان ذلك ممكناً واستراتيجياً. مع ذلك، فقضية الاعتقال في سوريا كبيرة في حجمها وفي تأثيرها على السوريين، حيث هناك العديد من الخصائص التي تواجهها المجموعات المختلفة بناءً على جنسهم أو تجربتهم في الاعتقال أو الجهة التي أخفتهم. ولذلك فمن الضروري وجود مجموعات أو تشكيلات مختلفة لوضع رسائل أو مطالب محددة، والتركيز على جهات فاعلة معينة؛ مثل عائلات مختطفي داعش.

أريد فقط أن أضيف على وجهة نظر آمنة بالقول: إنّ إنشاء مجموعات جديدة في حد ذاته ليس بالأمر السيء إذا كان قائماً على احتياج أو فجوة في التمثيل أو احتياجات ستسدّها هذه المجموعة. يصبح ذلك مشكلة حين تكون مدفوعةً بأجندة المجتمع المدني أو الممول لتحقيق أهدافهم البرنامجية. وهنا أريد فقط أن أقول إنه ليس شيئاً خاصاً بالمنظمات السورية، ولكن رأينا أنه يتم الدفع باتجاهه من قبل المنظمات الدولية.

علا: آمنة، مَن هي منظمات الضحايا/روابط العائلات الموجودة على الساحة السورية اليوم؟ وكيف تتفاعلون معاً بالرغم من اختلاف تخصصاتكم أو مطالبكم، وصولاً إلى تشكيل تحالفات؟

آمنة: هناك العديد من المجموعات والروابط على الساحة السورية اليوم؛ منهم رابطة عائلات قيصر ورابطة معتقلي صيدنايا وروابط عائلات مختطفي داعش، وروابط للناجين والناجيات مثل تعافي وغيرها. نحن، في عائلات من أجل الحرية، كان لدينا وعي مبكر لأهمية التحالف والتوازن الذي تحدّثت عنه سلمى بين التخصص وبين القضية العامة التي تجمعنا؛ فالبرغم من تنوع الروابط وتنوع مطالبها ورسائلها، فإن التحالف مهم لتنسيق الجهود ودعم بعضنا وتكامل جهودنا. ومن هنا جاءت فكرتي عن ضرورة التواصل والتنسيق مع الروابط الآخرى لإنشاء التحالف الذي ذكرته سلمى، وبالفعل بدأتُ بالتواصل معهم. انطلقت تجربتنا في مؤتمر بروكسل الثالث عام ٢٠١٩، حينها اجتمعنا وأرسلنا رسالةً للقائمين على مؤتمر بروكسل وجهات أخرى. كانت رسالتنا حينها أننا، كروابط ضحايا وكناجيات وناجين، لا نقبل بإعادة الإعمار قبل الكشف عن مصير أحبتنا. هذه الرسالة جمعتنا بغضّ النظر عن

طبيعة التجمع؛ سواء ناجين أو روابط أهالي، وبالفعل هذا الضغط كان له نتيجة. حضرنا المؤتمر بشكل فيزيائي، وقمتُ بإلقاء كلمة، أكدتُ فيها بأنه لن نسمح بأن نكون شهوداً فقط في المؤتمرات التي تناقش قضيتنا. وشعرنا بأهمية الاستمرار في هذا التحالف من أجل الضغط والتنسيق ومشاركة تجاربنا. نحن ندعم عمل بعضنا بعضاً ونكمله، فمثلاً: نحن، كعائلات من أجل الحرية، لا نعمل على المحاسبة، ولكن رابطة عائلات قيصر يعملون في هذا الملف. وعليه، قمنا بدعمهم مناصراتياً حين بدأت المحاكمة، وهنالك أمثلة كثيرة من هذا النوع.

علا: آمنة، أنتِ كواحدة من مؤسسات حركة عائلات من أجل الحرية، أطلقتنّ على أنفسكن اسم «حركة»، لماذا؟ ما هي المقومات الاساسية برأيك لاستدامة وتطور الحركات بشكل عضوي، وكيف يمكن إدارة التوتر الناشئ بين الحاجة لخلق أبطال أو رموز للحركات، وبين الحاجة لخلق حركات أكثر تشميلية (تضمينية)؟

آمنة: في الحقيقة، استدامة الحركة وبناؤها يكون في الترابط بين المبادئ وبين التطبيق والواقع والأداء لهذه الحركة. نحن، في البداية، بدأنا كحملة، ولم نطلق اسم حركة إلا لاحقاً. حينها كان الأثر الذي تركته هذه الحملة عند الأهالي وأهل القضية هو ما دفعنا إلى قرار التحوّل إلى حركة تأخذ طابع مستداماً واستراتيجياً، وهذا يعني وضع نظام داخلي واستراتيجية عامة للقضية. والآن، نعمل على بناء الحركة داخلياً، فبدأنا بتحديد رؤانا: مثلاً، ما علاقتنا مع الأهالي؛ مع أهل القضية؛ ما علاقتنا مع بقية الروابط وما هي علاقتنا بالمجتمع المدني؟ تطورت حركتنا مع الوقت، كنا خمس سيدات حين التأسيس، أما اليوم فنحن أكثر من ١٠٠ سيدة. نسعى في الحركة إلى التضمين والتشميل وفتح الباب أمام أهالي الضحايا للانضمام.

يمكن أن تقولي لي أنّ كل قضية أو حركة تحتاج إلى نجوم؛ إلى أبطال يكونون صوت أهل القضية حتى يتسنّى لهذه الحركة أن تكبر ويكون لها صدى. هذا صحيح، لكن إذا كانت هذه هي الآلية دائماً فهو مؤذٍ. يجب أن يكون هناك توازن بين استثمار هذا الصوت أو هذا الرمز وبين أن تكون أصوات الجميع مسموعة. طبيعة العمل المناصراتي التي نقوم بها تحتاج حكماً أن يمتلك مَنْ يتحدّث باسم المجموعة أدوات ومهارات عالية إذا كانت ضمن إطار نشاط رسمي (event)، وإلا سوف يصبح الأمر «قضية عادلة ومحامٍ فاشل». ولكن علينا بالمقابل استثمار منصات أخرى للحشد، فمثلاً؛ أم تتحدّث عن ابنها المعتقل في فيديو قصير هو من أقوى رسائل المناصرة. وهو لا يحتاج الكثير من المهارات، دائماً أقول لمن حولي (لو الأم كانت بكماء لنطقت إذا قتلتلها في حدا لح يسمع صوتك إذا حكيتي عن ابنك). إحساس الأهالي حين نقوم بحمل صور أولادهم أو ذويهم في وقفاتنا في مؤتمر أو أمام سفارة يشعرهم بأن أولادهم نجوم، لم يُنسوا. ومن جهةٍ أخرى لا يجب استسهال أن مجموعة صغيرة من أهل القضية يمتلكون مهارات وخبرات، وبالتالي نعتمد عليهم فقط، فإن كانوا من أهل القضية فعلاً، فعليهم مساعدة غيرهم على الظهور وامتلاك هذه المهارات. كثيراً ما أعتذر عن لقاءات ومقابلات تلفزيونية من هذا المبدأ. ظهور أصوات جديدة والعمل على تضمين وتشميل أهالي الضحايا ضروريٌّ لاستدامة الحركات، لكيلا تتحول إلى «حزب البعث» ننادي بمبادئ ونعمل بعكسها.

من الضروري أيضاً التعلّم من تجارب أخرى. نحن نلتقي، كلما أتاحت الفرصة، بروابط من بلدان أخرى؛ روابط الضحايا في لبنان، مثلاً، تحدّثوا لنا عن التحديات التي واجهتهم، وأخبرونا بألا نعتمد على شخصين أو أكثر للتحدث بمطالبنا، لأنّهم سيصلون إلى مرحلةٍ سيتعبون فيها. وأيضاً، من أجل أن يتحول الحديث عن المعتقلين والمعتقلات من لغة الأرقام إلى القصص. حين نقول إنّ لدينا ٣٥٠ ألف معتقل، فإنّ هذه المعلومة لا تؤثر، وإنما ما يؤثّر هو قصص هؤلاء المعتقلين، لذلك من الضروري أن يروي الأهالي قصصهم ومعاناتهم اليومية وتفاصيل حياتهم ليكون جميع المعتقلين والمعتقلات نجوماً.

سلمى: خلال ورشة استراتيجية العائلات في ٢٠١٨، ذَكّرَتنا المُيسِّرة، وهي خبيرة في التنظيم المجتمعي، بأنّ قوة الحركة تأتي من وجود مجموعة كبيرة من عائلات المعتقلين، وأن هذا ما سيُحدِثُ تغييراً جذرياً تجاه تحقيق أهدافنا، وليس فقط أنّ أحد الأعضاء معروفٌ ويمكنه الحصول على لقاء مع هذا السياسي أو ذاك. في النهاية، فإنها قوّتهم جميعاً هي التي ستُجبر صانعي القرار على العمل، وهذه النصيحة بقيت معي بالفعل. إنّ عائلات من أجل الحرية محظوظة بوجود العديد من النساء الرائعات ضمن قيادتها وبين أعضائها في كل مكان، فهنّ نجوم بالفعل، ومن الصعب إضعاف الضوء الذي يُشعّونه. فيكون التحدي عند بناء استراتيجية هو أخذ خطوة إلى الوراء، ومعرفة كيف يمكننا تسخير قوة كل هؤلاء النساء وجميع هذه العائلات ليكون تأثيرهم أكبر من مجرد «قوة النجمة» الفردية، وما هي تكتيكات الحملة التي يمكنها إشراكهم بشكل جماعي حتى يشعر صانعو القرار بوجودهم؟ وهذا ليس بالأمر السهل حين نعمل ضمن ثقافة تنظيمية تحبّ خلق النجوم ومجتمع مدني قد تطور حول شخصيات. كما أنه ليس من السهل إنشاء هذا التنظيم الجماعي والمشاركة في هذا السياق المتقلّب سياسياً وغير الآمن. لدى عائلات من أجل الحرية فروع محلية في سوريا (إدلب) ولبنان وتركيا، وكذلك هي في بدايات تأسيس عدة فروع لها في أوروبا. وتعني حقيقة أننا لسنا في الدولة نفسها، وغير قادرين على الوقوف خارج أروقة السلطة في هذه الدولة وتقديم مطالبنا، أننا يجب أن نكون أكثر إبداعاً في كيفية إنشاء حركة تمكينية وتضمينية.

المجتمع المدني كأداة مقاومة: مَركزَة الفرد في التغيير الاجتماعي

عدالة اجتماعية شاملة و/أو تخفيف وطأة و شدة القمع

تحليلات

نور أبو عصب

أسعى في هذا المقال إلى توسعة تعريف المجتمع المدني، ليشمل جميع الفئات الفاعلة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً خارج منظومات الدولة القامعة، وأعتبر أن المجتمع المدني يشمل كل من يسعى إلى عدالة اجتماعية شاملة و/أو تخفيف وطأة وشدّة القمع. وقد تتمثل تلك الفعالية بنشاط فردي، أو على مستوى العائلة أو الحي أو المجموعات والتجمعات. ويشمل ذلك التعريف أيضاً الثورات والحركات السياسية المقاومة، والمبادرات والممارسات الفردية التي تصب بشكل أو بآخر في مساحة تحدي الظلم والقمع. وفي ذلك أستندُ إلى مفاهيم نظرية الفوضى، التي تفترض أن القدرة على التغيير غير محصورة في أصحاب وصاحبات المناصب والسلطة، بل هي متوزعة بيننا كأفراد بأشكال وطرق مختلفة. ويسعى النهج الفوضوي إلى تحدي وجود هرميات غير تطوعية أو متوافق عليها فيما بيننا. تستخدم غالب الأدبيات، وتحديداً في اللغة العربية، مصطلح المجتمع المدني لوصف العمل المنظماتي أو المنظم، الذي يتمثّل عادةً في المؤسسات والمجموعات المسجلة وغير المسجلة، والتي تتواجد في مساحة تُعتبر إلى حدٍ ما خارج إطار العائلة والأسواق الاقتصادية والدولة (WEF, ٢٠١٣)، وتشمل تعريفاتٌ أخرى للمصطلح منظمات ومؤسسات بأشكال مختلفة، مثل المؤسسات الدولية والوطنية والمحلية، والتجمعات العضوية غير المنظمة أو المُمأسسة، والشبكات والنقابات والحراكات الاجتماعية الشعبية وغيرها (Cooper, ٢٠١٨)، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية غير الربحية، والمجموعات الافتراضية الناشئة عبر الإنترنت، والمؤسسات الدينية أو الروحانية أو المبنية على الإيمان، والقطاع الخاص الذي يخدم رسالة عدالة اجتماعية، والتجمعات القاعدية والتعاونيات التي قد تكون تجارية، ونوادي الشباب والشابات والمنصات الإعلامية من راديو وتلفاز ومواد مطبوعة أو منشورة الكترونياً والمؤسسات البحثية والأكاديمية وغيرها (WEF, ٢٠١٣). ولكن على الرغم من هذه التعريفات الواسعة والشاملة، إلا أنه بإمكاننا اعتبار حصر المصطلح في هذه الكينونات ممارسةً تهميشيّة للفئات المجتمعية التي تسعى نحو العدالة، والتي لا يُكتب عنها عادة.

بينما تحتوي مظلة تسمية «المجتمع المدني» الكثير والعديد، إلا أنه وفي الآونة الأخيرة عادةً ما يُستخدم لوصف نقابات العمال والمنظمات المجتمعية والتجمعات المهنية والمؤسسات غير الحكومية في الشمال العالمي (VanDyck, ٢٠١٧). وأما في المناطق الناطقة باللغة العربية، فقد أصبح مصطلح المجتمع المدني يُستخدم حصراً لوصف المنظمات غير الحكومية، المحلية والوطنية والدولية والعابرة للأوطان منها، والتي تعمل تحت إطارات إنسانية/إغاثية، أو إطارات حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية، أو إطارات توفير خدمات لتغطية عجز الدولة في تلبية سبل العيش الأساسية للمواطنين والمواطنات من مأوى وخدمات صحية وتعليم، أو توفير خدمات لفئات لا تُحسب تحت مظلة المواطنة مثل اللاجئين واللاجئات. في هذا المقال أحاول إلقاء الضوء على بعض إشكاليات احتكار مصطلح المجتمع المدني من قبل الجهات التي تعتمد في عملها على تمويل، فتلك تهمّش وتستولي على كدح مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة اجتماعياً، وكذلك أُلقي الضوء على التناقض ما بين عمل تلك المؤسسات وتعريف المجتمع المدني من وجهة نظر السعي نحو العدالة، وأحاول في هذا الإطار ربط هذه الإشكاليات بالتعقيدات السياسية الموجودة في المناطق الناطقة باللغة العربية عامة، وتلك المرتبطة بسوريا على وجه الخصوص.

أبني هذا المقال على الفهم القاعدي للتغيير الاجتماعي والسياسي، الذي يحلل القوة الاجتماعية/سياسية على أنها غير محصورة في مواقع القوة والسلطة أو النخب السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، وأعتبر التغيير الاجتماعي الإيجابي عملية مجتمعية متكاملة تبدأ من المستوى الفردي لتمتد نحو المستوى التنظيمي. وعلى ذلك أجادل بأن علينا اعتبار المجتمع المدني امتداداً للمستويات المجتمعية المختلفة، واعتباره أيضاً عمليةً مجتمعية تشاركية، لا كينونة ثابتة. فمن خلال هذا المنظور، يمكننا فهم أبعاد المجتمع المدني وديناميكياته بشكل أوسع وأكثر دقة، يشمل أيضاً النشاط المجتمعي غير المُمأسس أو غير المركزي. ونصبح بهذا المنظور أكثر قدرة على إدارة توقعاتنا من المنظمات غير الحكومية، المحلية والوطنية والدولية والعابرة للأوطان التي تعتمد على تمويل خارجي، ونكون واعين وواعيات على محدودية أثرها.

اتفق العديد من المفكرين على أنه كلما اتسع مفهوم المجتمع المدني اتسع إطار الحريات والتكافؤ في توزيع الموارد (Habermas, ١٩٩٢; Havel, ١٩٩٣)، فإذا أخذنا ذلك بعين الاعتبار وسعينا نحو توسيع مفهوم المجتمع المدني عبر العمل على إدراك الأفراد للقدرة التي يمتلكونها على التغيير، سنخلق دافعاً للتغيير على مستوى القاعدة، وستكون تلك خطوة نحو خلق تغيير مجتمعي تحويلي على مستوى الخطاب على الأقل.

في منتصف القرن العشرين، وتحديداً مع امتداد منظومة الدولة والشعب أو nation-state إلى ما يُسمى بالعالم البوستكولونيالي أو ما بعد الاستعماري، شدد الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو على أهمية المجتمع المدني للتصدي لاحتكار منظومة الدولة للقوة والحكم، ولكن مع الوقت بدأ فوكو بنقد القدسية الملقاة على المجتمع المدني، فهو غير منفصل عن منظومة الدولة وسياساتها وإنما يمكن اعتباره موقعاً من مواقع القوة أيضاً (Provenzano, ٢٠١٦). فكما جادل حسين يوسف بوكبر (٢٠١٦)، حاول فوكو بتحليلاته للمجتمع المدني ومنظومة الدولة فتح باب اعتبار التذويت والتركيز على الذات الفردية والقيادة من خلالها نوعاً من أنواع المقاومة لمنظومة الدولة القامعة وجزءاً من المجتمع المدني، الذي من الجدير به أن يُستخدم كأداة تحليلية مُقاوِمة وكعملية اجتماعية متكاملة، بدلاً من اعتباره موقعاً ثابتاً يتمثل بكينونات ثابتة كذلك. وعلى ذلك أيضاً، لا يمكننا اعتبار أي كينونة متشكلة من مجموعة خارج إطار الدولة مترفعةً عن الممارسات القمعية، حتى ولو كانت مضادة لسياسات الدولة، فبإمكان تلك المجموعات إساءة استخدام القوة ناحية أفراد في داخل أو خارج المجموعة تلك، وفي كثير من الأحيان تكون تلك المجموعات التي تدّعي المساحة المدنية متواطئة مع الأنظمة القمعية.

كما لا يمكننا التفكير بالمصطلح باللغة العربية دون التفكير في المعاني التي تعكسها كلمة «مدني» في سياقات مختلفة، ففي سياق سوريا عادة ما يستخدم المصطلح كمضادٍ لـ«عسكري»، وفي إطارات أخرى كمضاد لـ«سياسي». في لبنان تُستخدم كلمة مدني لوصف الجهات التي لم تشارك في الحرب الأهلية، وفي مصر تُستخدم لوصف المناهضين لحكم العسكر، أما في إطارات أخرى قد تستخدم كلمة مدني كمضاد لـ«قَبَلي» أو «قروي» (Abu-Assab, Nasser-Eddin and Seghaier, ٢٠٢٠).

في الإطار السوري، تطور المصطلح تحديداً تحت مظلة مشاريع تطوير ودعم «المجتمع المدني» بحسب تسميات غالب الممولين في ذلك الوقت، من وجهة نظر أن غالب المؤسسات تلك هي مضادة للنظام البعثي السياسي والعسكري. ولكن التناقض المعرفي في هذه التسمية يكمن في أن العديد من المؤسسات والتجمعات التي تشكلت بعد ثورة عام ٢٠١١ كانت عند نشوئها مُسيّسة وسياسية، ولكن ومع الرغبة الدولية بالتوصل لحل سياسي من خلال المفاوضات، تولدت رغبة لدى المجتمع الدولي بجعل تلك المؤسسات التي أصبحت تدّعي تمثيل المجتمع المدني حيادية سياسياً، وبدأ الممولون ببرامج تسعى نحو تحييد المجتمع المدني من إطار السياسة العامة.

لا يمكننا النظر إلى ذلك التغيير دون اعتباره تحييداً وتقويضاً لأثر المجتمع المدني على التغيير السياسي، ومن السهل تحقيق ذلك التحييد، فتلك المؤسسات تعتمد بشكل اقتصادي مباشر على منظومات دول للقيام بعملها، أما العاملون والعاملات فيها فتعتمد قوتهم على ذلك التمويل أيضاً. ومن تبعات هذا التحييد تغييب الصوت المضاد لمنظومة الدولة القمعية، وتغييب المساهمة القاعدية في التغيير السياسي والاجتماعي. كما يَسهُلُ ذلك أيضاً، تحديداً، في إطار احتكار المؤسسات غير الربحية وغير الحكومية، التي تعتمد على المركزية في السلطة، لساحة المجتمع المدني. فلو ساهمت تلك المؤسسات في توسعة ذلك المفهوم ليشمل النشاط الفردي على مستوى القاعدة لما كان من السهل احتكاره ولا تحييده ولا تغييب الأصوات المتنوعة المناهضة للقمع. إذ يمكن لتلك المؤسسات المسجلة، والتي تعتمد على تمويل، لعب دور أساسي في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي عبر مَركزَة القاعدة والأصوات الأكثر تهميشاً، وجعل أُطُرِ عملها أكثر تشاركية تعتني بالتذويت والفردانية. ومن المهم التوضيح أنني أقصد بكلمة فردانية هنا الاحتفاء بالاختلافات الفردية بيننا، التي تجعلنا جميعاً فريدين وفريدات ومختلفين ومختلفات عن بعضنا، لكل دوره ومساهمته المجتمعية التي إن اختلف شكلها فإنها لا تختلف في قيمتها المالية ولا المعنوية، ولا أقصد الانطواء الفردي على الذات أو الأنانية أو مركزة النفس ومطامعها ورغباتها على حساب الآخرين والأُخريات، المرتبطة بشكل كبير بالرأسمالية على طريقة الغرب.

يتكون المجتمع من شبكة من العلاقات الاجتماعية، وتُدعَى الطرق التي تتشكل عبرها العلاقات عملياتٍ اجتماعية، وبذلك لا وجود للمجتمع دون وجود عملياتٍ اجتماعية بيننا كأفراد، تمتد لتصل إلى المستوى المجتمعي الأوسع. أَستحضرُ العديد من الأمثلة من سوريا ومن فلسطين، حيث عبَّرَ عاملون وعاملات في المؤسسات التي تحتكر ساحة «المجتمع المدني» عن عدم الرضا عن العمل الذي يقومون به من ناحية الأثر المجتمعي، ولكن كان العديد منهم يكرر أنٍّ ما يجعلهم مستمرين ومستمرات هو قدرتهم على التأثير في حياة أفراد من حين لآخر. لعل التذكير بذلك مهمٌ في فترات يأسٍ سياسي سائد في المناطق الناطقة باللغة العربية، ولكن من المهم أن نتذكر دوماً أن توسعة حيز المجتمع المدني وفهمه كعملية مجتمعية شاملة على كافة المستويات أداةٌ هامة في سعينا نحو العدالة.

بناء على ذلك، تحت أنظمة الحكم الديكتاتورية والفاسدة، يمكننا اعتبار المجتمع المدني مجموعة الفئات المضادة لظلم الدولة، والتي تسعى نحو تقويض هيمنة الدولة على السلطة والعنف. ولكن في وقتنا الحالي نجد مؤسسات تستلم تمويلات من الدول لتبييض صورتها، كما هو حال ما يُسمى بالمجتمع المدني في الإمارات والسعودية. وفي مصر بات حيز ما يُسمى بالمجتمع المدني يضيق تدريجياً تحت حكم السيسي العسكري، في ظل تضييقه لمساحة الحقوق الفردية. أما في الأردن على سبيل المثال، تعمل المؤسسات بالحدود التي تسمح بها الدولة، وقلٌّ ما تتواجه معها أو ضدها. في هذه الحالات، يعتبر احتكار مصطلح المجتمع المدني من جانب تلك المؤسسات استيلاءً على الأصوات الحقيقية التي تسعى وراء العدالة وتتصدى للقمع.

تردِّدَت قصص عديدة على وسائل التواصل الاجتماعي عن ممارسات قمعية تتم في داخل المؤسسات التي تحتكر ساحة المجتمع المدني، وتحديداً في لبنان وفلسطين، مثل التحرش والتنمر والاستقواء وغيرها من أنواع الأذى والإساءة، وعن سوء التعامل مع تلك الحوادث، ففي واحدة منها استقال مجلس إدارة بأكمله بسبب ممارسات إدارية سيئة، ولكن بقيت المؤسسة والإدارة كما هي متلقية للتمويل ومستمرة في الإساءة. ويدلنا ذلك على أن تلك المؤسسات ليست مؤهلة ليتم اعتبارها كجزء من المجتمع المدني، فإن كانت غير قادرة عن توفير عدالة على مستوى فردي، لن تكون بريئة في سعيها نحو عدالة اجتماعية. قد تشبه تلك الممارسات ممارسات الأحزاب السياسية، إذ تُهمِّش أصوات النساء وعادة ما تكون معادية لتواجد النساء في تلك المساحة الذكورية المشحونة بالعدوانية، وتَدِّعي في الوقت ذاته التزامها بمبادئ عادلة، فحتى الأحزاب اليمينية العنصرية تدعي أنها تسعى نحو شكل من أشكال العدالة، عادة ما يكون أحادي الأبعاد يفيد مجموعة دون الأخرى ويظلم فئات واسعة في المجتمع وله مطامع مالية واقتصادية.

ويمكننا الاستنتاج من ذلك أن العديد من المؤسسات التي تصنف تحت تسمية المجتمع المدني لا تتوافق مع معنى أو دور المجتمع المدني بالسعي نحو العدالة، فبعضها متواطئ وبعضها الآخر له مصالح ومطامع، وبعضها يعيد إنتاج الظلم والقمع وبعضها الآخر يعمل بتكاتف مع أنظمة الدولة القامعة. ولعل من المهم هنا أيضاً التذكير أنه حتى لو كانت هذه المؤسسات غير متواطئة ومخلصة في سعيها وراء العدالة، إلا أنها بشكل أو بآخر تعمل من خلال إطار الدولة لا خارجه. فعلى سبيل المثال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٨٤، يفرض الاستعمار الصهيوني على المؤسسات الفلسطينية التسجيل كـ«مؤسسات إسرائيلية» لكي تتمكن من الاستمرار في عملها في خدمة شعبها، وتُعتبر المؤسسات الفلسطينية تحت هذا الإطار «مؤسسات أقليات» تعمل تحت إطار تعترف من خلاله بشرعية المُحتل الصهيوني. ولا تنصبٌّ المشكلة في ذلك وحسب، فعلى مستوى التأريخ سيتم اعتبار تلك المؤسسات «إسرائيلية» ومن خلال احتكارها لـ«صوت» المجتمع المدني ستهمش المقاومة الفردية الفوضوية الفلسطينية من التاريخ. ولم أتطرق للمثال الفلسطيني لأنتقد أسلوب البراغماتية أو العملية، وإنما لأشير أن لهذه المؤسسات سقفاً ومحدودية، وأنّها باحتكارها لساحة المجتمع المدني وادعاءاتها بالتمثيل تعيد إنتاج المنظومة القمعية التي تدعي مجابهتها، فهي تخدمها بشكل غير مباشر، وتهمش أصوات المقاومة الفلسطينية الفردية الساعية نحو عدالة.

هذا ومن أهم إشكاليات المؤسسات التي تحتكر ساحة المجتمع المدني في المنطقة ادّعاؤها التمثيل، فسيكون من الأصدق والأدق لو وضحت تلك المؤسسات محدوديتها وعزفت عن ادعاءات التمثيل، لأن غالب المؤسسات غير منتخبة وتتشكل عن طريق عمليات وعلاقات اجتماعية لها أبعاد مختلفة بحسب السياقات. سيكون ذلك الاعتراف مفيداً للمؤسسات ذاتها، ذلك أنه سيجعلها أكثر شفافية وسيكسبها بالتالي ثقة الفئات التي تخدمها، وستترك حيزاً مفتوحاً للاختلاف وظهور أصوات مضادة في حال عجزت هي ذاتها عن تخطي العقبات التي قد تعترضها. ومن خلال ذلك ستتمكن تلك المؤسسات حقاً من بناء قواعد اجتماعية، ومن خلق حاضنات تهدف إلى توسيع دائرة وحيّز المجتمع المدني وفهمه كعملية مستمرة لا بداية ولا نهاية لها.

كان مضحكاً ومبكياً أن تطلب عدة مؤسسات «مجتمع مدني» فلسطينية العام الماضي تنظيم وقفة احتجاجية، وأن لا تتمكن تلك الجمعيات التي يفوق عمر البعض منها عشرين سنة تجميع أكثر من بضع عشرات، فعلى الرغم من العمل المستمر على مدى سنوات لم تتمكن تلك المؤسسات من بناء قواعد وحاضنات اجتماعية تتمثل في ولاءات فردية طوعية. ويجعلنا ذلك نتساءل:

ما هي الآليات التي كانت تعمل من خلالها تلك المؤسسات إذا لم تتمكن من حشد فئات مجتمعية يفترض منها خدمتها وبناء الخطاب فيها؟ ما زالت تدعي الكثير من تلك المؤسسات أن لها قواعد شعبية واسعة، لعلها غير مرئية أو مختبئة في بيوتها، تظهر فقط عند الحاجة الماسة.

في الإطار السوري، من المهم للغاية لمؤسسات المجتمع المدني فرض صوتها السياسي والمُسيّس على من يحاول تحييده، والعمل نحو كسر الثنائية التي خُلِقت ما بين «المدني» و«السياسي»، إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فسعي المجتمع المدني نحو العدالة أمرٌ سياسي، كما يمكننا اعتبار سطوة الدولة أمراً سياسياً أيضاً. ولذلك من المهم عدم التخلي عن الطبيعة السياسية للمجتمع المدني. ففي القرن السابع عشر لم يقسم الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (Locke, ١٦٨٨) المجتمع إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي، بل اعتبَرَهما كينونة واحدة، ولعل هذا المنظور هو الأسلم لفهم الحراك المجتمعي المقاوم للقمع والساعي نحو العدالة في وقتنا الحالي، فحياتنا جميعاً سياسية ومسيسة ولا يمكننا فصلها عن الإطار العام. ومن المهم للغاية، بل من الضروري للتصدي للأنظمة القمعية، أن تسعى المؤسسات نفسها إلى الحد من احتكار مساحة المجتمع المدني وتوسيعها عن طريق مَركزَة الفرد على مستوى القاعدة، والتوقف عن ادعاءات التمثيل لفئات مجتمعية واسعة، والاعتراف بمحدودية أثرها وعملها والسعي نحو توزيع الموارد والقوة لا التنافس عليها، والقضاء على الممارسات القمعية التي تحدث في داخلها كذلك لكي تكون مؤهلة لتُصنِّف كجزء من المجتمع المدني بوصفه أداة مقاومة وعملية اجتماعية متكاملة.

قائمة المراجع

Nour Abu-Assab, Nof Nasser-Eddin & Roula Seghaier (2020): Activism and the Economy of Victimhood: A Close - .Look into NGO-ization in Arabic-Speaking Countries, Interventions, DOI: 10.1080/1369801X.2020.1749704

Bokubar, H.Y. (2016) Civil Society for Michel Foucault: Between Technologies of Rule and Possibilities of - .Resistance. In Tabayyun: vol. 5, issue 18. Available at: https://bit.ly/3bl8QCC

Cooper, R. (2018). What is Civil Society? How is the term used and what is seen to be its role and value - .(internationally) in 2018? K4D Helpdesk Report. Brighton, UK: Institute of Development Studies

Habermas, J. (1992) 'Further Reflections of the Public Sphere' in C. Calhoun (ed.) Habermas and the Public - .Sphere, Cambridge, Mass.: MIT Press

.Havel, V. (1993) "How Europe Could Fail', New York Review of Books. 18 November: 3 -

.([Locke, John (1688), Two Treatises of Government, edited by Peter Laslett (Cambridge: CUP, 1988 [1688

Provenzano, L. 2016. "Foucault on the Aporias of State-Phobia: Michel Foucault's Collège De France Lectures." - .[[Blog]. Available at: http://bit.ly/2FnTFev. [Accessed March 1, 2018

VanDyck, C., K. (2017). Concept and definition of civil society sustainability. Washington DC: Centre for - .Strategic and International Studies

World Economic Forum (2013). The Future Role of Civil Society. World Economic Forum in collaboration with - KPMG International. Retrieved from http://www3.weforum.org/docs/WEF_FutureRoleCivilSociety_Report_2013. pdf

.(Habermas, 1992; Havel, 1993) -

المجتمع المدني ومأسسة الحِراكات النِسوية

النضال التقاطعي في مواجهة القمع

تحليلات

نوف ناصر الدين

يُعبِّرُ هذا المقال عن انعكاسات تولّدت من خلال محادثات ونقاشات مع صديقات وزميلات، من أقطار مختلفة في المناطق الناطقة باللغة العربية، وعن حراكات العدالة الاجتماعية عامة والنسوية بشكل خاص. عبر عملي على بناء حركات نسوية في مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان في سوريا وفي مناطق أخرى ناطقة بالعربية، أعرض في هذا المقال ملاحظات عامة من سياقات مختلفة عن أشكال الحراكات وسيرورة تطورها والتناقضات الموجودة فيها بسبب ربطها بالمجتمع المدني والسياسات النيوليبرالية. ترتبط تلك الملاحظات بشكل كبير بظاهرة مأسسة الحراكات النسوية نتيجة السياسات الدولية التي تُرسِّخُ المفاهيم الرأسمالية على حساب العدالة الاجتماعية، وعلى حساب العدالة في التوزيع وفي الوصول إلى الموارد بكافة أشكالها. تتمثل تلك السياسات في المجتمع الدولي وادعاءاته الصورية بأنه، وبلا أي أجندات ذات مطامع اقتصادية ولها أثر سياسي، معنيٌ بترسيخ مفاهيم الحقوق والمساواة والحريات. أرى أنه لا يمكننا إلقاء اللوم في هذا على المجتمع الدولي وحسب، فتبّني خطاب المجتمع الدولي ظاهرة باتت منتشرة ما بين النشطاء والناشطات وبين المجموعات والجمعيات التي تدّعي في عملها أنها تجابه تجليات القمع. ولا يقتصر ذلك على الشأن السوري، وإنما نرى تفشي هذه الظاهرة في فلسطين ولبنان والعراق والأردن وغيرها. أدّى تفشي هذا الخطاب إلى المساهمة في خلق ثنائيات وسياسات هوية من شأنها تقويض عمل الحراك وعرقلة وصوله إلى النتيجة المرجوة منه، وزادت كذلك من تفتيت صراعاتنا ونضالاتنا المتقاطعة وخلقت حدوداً رمزية تتمحور حول «خاصية السياقات»، من شأنها أن تمحو من مخيلتنا أثر المنظومة العالمية القامعة ومساهمتها في ترسيخ الظلم والعنف والقمع، ومن شأنها كذلك الحد من قدرتنا على محاربة جذور القمع التي تؤثر علينا جميعاً بغض النظر عن أماكن تواجدنا أو أصلنا أو انتماءاتنا أو الهويات التي نُعرّف أنفسنا بها.

تأتي تصوراتي وتحليلاتي الواردة في هذا النص مما لا يقل عن خمس عشرة عاماً من الخبرة في المناطق الناطقة باللغة العربية، وما لا يقل عن ثماني سنوات من العمل في الشأن السوري عبر مركز التنمية والتعاون عبر الأوطان. في هذا المقال، أَعرضُ بعض الإشكاليات التي تعرقل عمل الحراك النسوي، في سوريا وفي دول الجوار على حد سواء، بسبب مَأسسته وربطه بالمجتمع المدني الذي يتأثر بدوره بأجندات المجتمع الدولي.

سياسات الهوية: ما بين العمل النسوي والنسائي

يعني لي العمل النسوي كثيراً على مستوى شخصي ومهني وسياسي. ولعل أكبر الإحباطات التي واجهتني خلال سنوات عملي في هذا المجال هي اللغط الكبير ما بين العمل النسوي والعمل النسائي. أُعرِّف العمل النسوي بأنه سعي نحو عدالة اجتماعية شاملة عبر أخذ جميع أوجه القمع، كالرأسمالية والاستعمار والنظام الأبوي البطريركي ومنظومة الدولة، بعين الاعتبار دون إغفال واحد على حساب الآخر. بذلك، ومن منظور تقاطعي، لا يُركِّزُ العمل النسوي على النساء وحسب، وإنما يعتبر قضايا النساء جزءاً لا يتجزأ من مجموعة مطالب ساعية نحو عدالة تقاطعية للجميع، من المهاجرين والمهاجرات وذوي وذوات القابليات الجسدية والعقلية اللامعيارية واللاجئين واللاجئات والطبقات الكادحة وغيرها من الفئات المهمشة لأسباب مختلفة. وعلى ذلك، ينبغي على الحراك النسوي أن يكون شاملاً لجميع أنواع وأشكال العنف والقمع، وأن لا يركز على جزئيات صغيرة بحدود المسموح به في إطارات المجتمع المدني المُمأسس والمُتأثِر بشكل مباشر أو غير مباشر بأجندات التمويل، إذ عادة ما يطلب منا الممولون التركيز على فئات مجتمعية معينة لها هويات واضحة وتنتمي لمجموعات من الممكن التعميم عن تجاربها مثل النساء واللاجئين واللاجئات و«الأقليات» الجنسية.

من الإشكاليات الأساسية لدى ما يُسمى بالعمل النسوي الحالي تركيزه على خلق هويات محددة للنساء ومجزأة، وكأنهنّ فئة واحدة، ويتم التعميم على تجاربهن دون حرص، ومن ثم يتم التركيز على تلك الهويات بدلاً من التطرق إلى كافة مسببات القمع، التي يمكن أن يتم تشميل أجندات المجتمع الدولي فيها. على سبيل المثال، بالتركيز على مشاريع تحت مسمى «دعم النساء» أو «تطوير قدراتهنّ» أو «المشاركة السياسية للنساء»، نعيد إنتاج الصور النمطية عن النساء وكأنهنّ: أولاً فئة واحدة متشابهة وتجليات القمع الواقعة عليهنّ هي ذاتها، ثانياً أنهنّ ضحايا بحاجة لإنقاذ، وثالثاً بهذه الطريقة يتم تمييع القضايا بشكل يُخفّف من مسؤولية الأنظمة القمعية ودورها. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي هذه البرامج إلى إظهار النساء وكأنهنّ متلقيات سلبيات للقمع وضحايا لا حول لهنّ ولا قوة، مخففة بذلك دور المنظومات القمعية وملقية حمل النضال على النساء أنفسهن. لا نعمل بذلك إلا على عوارض المشكلة، لا على جذور القمع من أساسها. ويؤدي ذلك إلى زيادة النمطية المغلوطة، وكأن الرجال ليسوا بحاجة إلى تمكين ودعم كالنساء، ليُعادَ بذلك إنتاج تصور عن النساء وكأنهنّ «أقل قدرة»، أو «أضعف» من الرجال. كما تخلق سياسات الهوية ثنائيات ما بين النساء أنفسهنّ وما بين الرجال والنساء، وكأن جميع النساء مقموعات وأيضاً كأن المسبب الأساسي للقمع هو الرجال، ولا يتم التطرق للمنظومات القمعية بحد ذاتها كمنظومة الدولة أو الرأسمالية الاقتصادية والثقافية. وبالتالي يتم التعامل مع كل النساء كأنهن فئة واحدة دون التطرق للتجارب الحياتية المختلفة مثل تجارب ذوات الأداءات الجندرية وذوات الممارسات الجنسية اللامعيارية. أما إذا تفكرنا بالنسوية، كحراك عدالة اجتماعية لا كمشاريع تنفذها مؤسسات المجتمع المدني، فعلينا بناؤه من منظور أنّ الشخصي هو السياسي عبر التركيز على تسييس التجارب الشخصية والتجارب اليومية، بشكل يبتعد عن خطاب ولغة المجتمع الدولي وعن الخطابات الحقوقية النخبوية، ويتمحور حول وجهة نظر الأقليات السياسية. بكلماتٍ أخرى، علينا أن نكون واعين وواعيات إلى أن التوزيع والوصول إلى الموارد بكافة أشكالها أمر مرتبط بالمنظومات السياسية التقليدية التي تخلق طبقات اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة بغض النظر عن الجندر أو الجنس أو الجنسانية وغيرها من العوامل الفارقة. إذا ما أخذنا ذلك بعين الاعتبار، فعلى الحراكات النسوية دوماً مَركَزة صوت الأقليات في سُلّم الأولويات في مطالبها. وأقصد بالأقليات في هذا الإطار الفئات المجتمعية المهمشة لا بسبب قلة عددها، وإنما بسبب العراقيل التي تحد من منالِيّتها للموارد الاقتصادية والثقافية والمعرفية والبشرية والبيئية، بما يؤدي إلى خلق أشكال مختلفة من انعدام المساواة والظلم والعنف. بتجنب هذه الإشكاليات في حراكاتنا، نتمكن من خلق تغيير اجتماعي لا يعتمد على مؤشرات كمية تعزز من استخدام النساء كديكورات أو مجرد رموز في مناصب سياسية أو في مؤسسات المجتمع المدني، دون أثر نوعي في سعينا نحو عدالة اجتماعية تقاطعية شاملة.

اللغة

تُعتبر اللغة جزءاً أساسياً وأداة هامة لخلق خطاب حول حراكاتنا الساعية إلى العدالة الاجتماعية. تدفعنا مأسسة الحراك النسوي من خلال منظمات المجتمع المدني إلى استخدام لغة معينة مفهومة في هذا الإطار ومتلائمة مع أجندات المجتمع الدولي، وليست بالضرورة مرتبطة بالسياقات. فبتنا نصيغ أهداف حراكنا بمؤشرات مرتبطة بإطارات منطقية (logical frameworks) ومخرجات ونشاطات وأهداف مشاريع، لا بتغيير مجتمعي حقيقي يمس جميع فئات المجتمع المهمشة ولا يحصر الموارد بأيدي الطبقة السياسية. تم تفكيك العدالة الاجتماعية إذن، وتقطعت أشلاؤها ما بين مشاريع تعميم الجندر والتمكين الاقتصادي والسياسي، خالقين بذلك لغة نخبوية لا تصل ولا تُفهم خارج إطارات المجتمع المدني. وعادة ما تكون اللغة المستخدمة في هذه الإطارات هي اللغة الإنجليزية، التي لا تصل إلى جميع الفئات المجتمعية المعنية ولا تعبر عن الممارسات المرتبطة بالسياقات المختلفة، وتكون بهذا الشكل خادمة لفئة معينة على حساب فئات أخرى. وتقوض هذه المأسسة من مطالب النساء وأصواتهنّ عبر تعليب مطالبهنّ بمصطلحات ومفاهيم مرتبطة بالمجتمع الدولي والممولين، حتى أصبح الغضب النسوي مرفوضاً وكأنه تعبير عن مشاعر غير شرعية أو عقلانية. تؤدي هذه العوامل جميعها إلى جعل قِبلة الحراك النسوي المُمأسس لغة للتمويل والأجندات الدولية. وتجعل من الحراك النسوي «حراك بروبوزال»، لا حراكاً معبراً عن الغضب في مواجهة العنف والقمع. وبذلك يتم تحويل حيواتنا ونضالاتنا اليومية إلى عدد محدد من الكلمات يتسع في صندوق «ملخص المشروع» في طلب التمويل، وعلينا اختزال خلفية الحراك في عدد محدود من الأسطر.

وتخلق هذه اللغة أيضاً طبقية ونخبوية ما بين النساء أنفسهنّ، إذ تخلق ثنائيات ما بين النساء العاملات في مجال المجتمع المدني أو في المجال السياسي وغيره والنساء الفاعلات من خلال حياتهنّ اليومية خارج هذا الإطار. وتؤدي هذه الطبقية التي تخلقها لغة المجتمع المدني إلى فصل عمل المجتمع المدني عن لغة العامة وجعل العمل محدوداً في فئات ضيقة من المجتمع، ويصبح للنشاط أو الحراك شكل واحد مرتبط بالمؤسسات. ويفتح هذا باب المزاودات على ماهية العمل الأفضل والأمثل لتقاس ماهية ومؤشرات النجاح بالإطارات المنطقية للمشاريع وقدرات التجنيد المالي، ويُفصَلُ بذلك العمل النسوي عن العمل السياسي.

ما بين الإدارة والقيادة

بينما تتمركز حوكمة الحراكات على مفاهيم القيادة النسوية اللاهرمية، حيث لكل منا دورها بغض النظر عن المواقع، فإن حوكمة المؤسسات تتمركز حول مفاهيم الإدارة الهرمية المعتمدة على الإنتاجية الرأسمالية. عبر مأسسة الحراك النسوي يحتكر مدراء ومديرات مؤسسات المجتمع المدني مفهوم القيادة، بينما يتمحور عملهنّ حول الإدارة، معيدين ومعيدات إنتاج هرميات نخبوية وسلطوية تعزز من الطبقية الثقافية، وتسمح بمساحة للتنظير والمفاضلات. من إشكاليات تلك الهرميات الأساسية أن نقطة انطلاقها من منظور أفراد بحوزتهنّ قوة بحسب هرميات القوى، ولديهنّ امتيازات ثقافية تسمح لهنّ بتكلم لغة الممول، ويعكس ذلك تناقضاً في المنهجية ما بين قيادة الحراكات النسوية وإدارة المؤسسات. أما من وجهة نظر القيادة النسوية، يتطلب منا بناء حراك نسوي فعال عكساً ذاتياً وتفكراً في الامتيازات التي نمتلكها، المتأثرة في الزمان والمكان والمتغيرة بحسب السياقات، وتحليل موقعياتنا عبر فهم أثرنا على غيرنا بممارساتنا اليومية. وتتطلب منا ممارسة القيادة النِسوية كذلك القدرة على الاستجابة للعوامل والسياقات المتغيرة وتغيير استراتيجياتنا بحسب الظروف المحيطة. كما يمكننا ربط هذه الظاهرة بالنخبوية الناجمة عن استخدام لغة إدارة المشاريع المحكية على ألسنة القِلّة. وتختلف أهداف الحراكات كثيراً عن أهداف المشاريع المحصورة في مدد زمنية وتقارير ومؤشرات، فأهداف الحراك عادة ما تكون طويلة الأمد، إذ يُعتبر الحراك عملية وسيرورة مستمرة ومتغيرة لا يمكن تحديد نقطة بدايتها أو نهايتها. وللأسف فمع مأسسة الحراك وربطه بالإدارة، صارت منظمات المجتمع المدني تدّعي أنها تقود وتؤسس حراكات مقاومة، وتدعي كذلك أنها نسوية لمجرد تمثيل النساء في الإدارة التنفيذية ومجالس الإدارة. وفي هذا يعاد إنتاج اللبس ما بين النسوية والنسائية، فهنالك فارق شاسع ما بين النسوية كأيديولوجية سياسية ومنهجية يمكننا فهم العالم من خلالها، وما بين العمل النسائي الذي يتمحور حول سياسات الهوية والتمثيل الصوري للنساء، دون الوعي بالأبعاد الطبقية والسياسية للقمع. فعلى سبيل المثال، لا يعني إن كانت امرأةٌ مديرةً لمؤسسة أن المؤسسة نسوية أو جزء من حراك نسوي، إذا لم تكن المنهجيات التي تتبعها في عملها نسوية.

بناء على ما سبق، يمكننا استنتاج أن مأسسة الحراكات النسوية يؤدي بشكل أو بآخر إلى تمييع القضايا عبر التركيز على سياسات هوية ومفاهيم إدارة ولغة نخبوية تخلق طبقيات ثقافية وسياسية ما بيننا، وتعمم قضايا النساء وهوياتهنّ وكأنها واحدة، وكأن اهتماماتهنّ واحدة. ولا يعني ذلك إغفال موقعياتنا في هرميات القوى، وإنما يدعونا إلى التفكّر بأننا حتى لو كنا مجموعة من النساء الفلسطينيات أو السوريات أو المصريات أو اللبنانيات، فإن ذلك لا يعني أن تجاربنا متشابهة ولا يعني أن فكرنا السياسي متشابه. ولذلك يجب على جميع الحراكات تجنب تنظيم أنفسها عن طريق سياسات الهوية التي تعززها مأسسة منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك لا يعني وجودنا في منظمات مجتمع مدني أننا غير قادرات على المساهمة في بناء حراكات، إذ يلبس أغلبنا أكثر من قبعة. كما يمكننا عبر منظمات المجتمع المدني الحرص على التصدي للقمع والعنف بممارساتنا الشخصية واليومية، والتي لا يمكن ضمها تحت مظلة مشروع أو مؤسسة أو مخرجات وأهداف. ففي تلك السياسة اليومية نبني وندعم الحراكات ونكون جزءاً منها دون الاعتماد على لغة التمويل والمشاريع النخبوية.

سعيتُ في هذا المقال إلى تقديم بعض الإشكاليات التي واجهتُها ولاحظتُها من خلال عملي مع منظمات مجتمع مدني وحراكات نسوية كذلك، وأرغب ختاماً بالقول إننا لن نتوصل للعدالة إذا لم تكن رؤيتنا شاملة وتقاطعية لأوجه القمع، وإذا لم نَكن واعيات على موقعياتنا وامتيازاتنا.

المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية في حمص

النضال التقاطعي في مواجهة القمع

تقرير

مجدي ماهر

البداية

حين قُبِلَ الشاب العشريني الأسمر، المتخرج من الهندسة حديثاً، في وظيفة صغيرة في إحدى الجمعيات الأهلية، شعر أنّ الدنيا لم تسعه؛ كان يشتغل في كل شيء: في الإغاثة مع العمال، وفي القسم الصحي مع موظف الاستقبال، وفي القسم الإعلامي مع المصورين. كان مستعداً حتى أن ينظف الغرف مع المستخدمين لو لزم الأمر. كان ذلك في ٢٠١٢، حيث كان حماسه للعمل يفوق أي شيء، وحيث كانت الجمعيات الأهلية في أوج نشاطها وعملها الإغاثي والإنساني، وبات وجودها أهم من أي وقت مضى. كان الكثيرون متحمسون للعمل وخائفون في الوقت نفسه، كما أنّ فرص العمل التي أنجبتها الظروف آنذاك وضعت كثيراً من الشبان والشابات في مواقع لم يكونوا يتوقعونها.

ظهرت الجمعيات الأهلية غير الحكومية في حمص منذ عشرينيات القرن الماضي، بدءاً من الجمعية الخيرية الإسلامية التي تقدم خدمات خيرية، والتي كانت وما زالت تضم «الميتم الإسلامي». ثم تلا ذلك ظهور جمعية كشّاف سوريا رسمياً عام ١٩٢٤ وهي مرتبطة بالمنظمة العالمية للحركة الكشفية، ليأتي لاحقاً تأسيس الهلال الأحمر السوري عام ١٩٤٢ المرتبط بمنظمة الصليب الأحمر الدولية. لكن جمعية كشّاف سوريا ومنظمة الهلال الأحمر ليستا «جمعيات أهلية» تماماً لارتباطهما بنظام دولي، فالجمعيات الأهلية تكون صادرة عن المجتمع المحلي ذاته، وهي مؤسسات مرخصة من الحكومة وتقوم على أعضاء محليين. ثم بعد ذلك ظهرت جمعيات أهلية أخرى مثل جمعية خالد بن الوليد التي تقدم خدمات خيرية عام ١٩٤٩، وجمعية البر والخدمات الاجتماعية التي تقدم خدمات خيرية أيضاً عام ١٩٥٦، وجمعية رعاية الطفل التي تعنى بشؤون الأسرة عام ١٩٥٧، وجمعية عضد الفقراء الأرثوذكسية عام ١٩٦٠، وجمعية النهضة العربية في حمص عام ١٩٦٠، وجمعية الرحمة المارونية عام ١٩٦٢. ترافق ذلك مع ظهور أول قانون ينظم عمل الجمعيات الأهلية في سوريا عام ١٩٥٨ وذلك إبّان فترة الوحدة بين سوريا ومصر، وهو القانون المعمول به إلى الآن. ولا بدّ أن نذكر على الهامش أنّ الكنائس كانت على الدوام تقوم بعمل اجتماعي لا يخضع لعمل الجمعيات، بل يتبع للكنيسة ذاتها.

أما المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة التي تحضر في حمص، فقد كانت قبل الثورة محصورة في منظمة اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية، وكان تعاملهما مع الحكومة فقط. فمنظمة الصحة مثلاً تموّل وزارة الصحة، ومنظمة اليونيسيف تموّل وزارتي الصحة والتربية. أما بعد اندلاع ثورة ٢٠١١، فقد تتالى حضور المنظمات الدولية في حمص، وهي: (UNFPA، UNHCR، UNDP، FAW، OCHA، UNFPA). ولا تمارس هذه المنظمات أنشطتها بشكل مباشر، وإنما تموِل مؤسسات حكومية أو جمعيات غير أهلية، أو حتى منظمات دولية أخرى. توجد أيضاً منظمات دولية أخرى لا تتبع للأمم المتحدة، وتعمل في حمص بعد حصولها على التراخيص الحكومية والموافقات الأمنية، إما بتمويلها الخاص أو بالمشاركة مع منظمات دولية أخرى أخرى، ومنها: (DRC ,OXFAM, PUI, ADRA والصليب الأحمر الدولي). ولا يُسمح لهذه المنظمات الدولية بمزاولة أي نشاط لها على الأراضي السورية من دون التنسيق التام مع الهلال الأحمر السوري، الذي يشرف عليه مكتب مستشار الرئيس لشؤون الهلال الأحمر، أو «الدولة» كما تسميها إحدى السيدات العاملات في هذه المنظمات. بينما تختلف الجمعيات الأهلية عن المنظمات الدولية الأخيرة في كونها تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، علماً أنّ الجمعيات الأهلية كانت قبل ١٩٧٠ تتبع لوزارة الداخلية فلم يكن هناك حينها ما يسمى بوزارة الشؤون الاجتماعية، حيث كانت الجمعيات تعامل كأحزاب.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النص يتحدث فقط عن المنظمات والجمعيات العاملة في المجالات الإغاثية والخيرية، وذلك لأن النظام يحظر في مناطق سيطرته وجود منظمات تعمل في مجالات غير هذه المجالات، وربما بعض الأنشطة الثقافية، فيما يغيب تماماً العمل الحقوقي وتغيب معه أنشطة المناصرة. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه يُفترض بالنقابات أيضاً أن تكون مماثلة للجمعيات الأهلية، لكن لأنها إلزامية بحكم القانون ويشرف عليها حزب البعث بطريقة أو بأخرى، فلم يعد يمكن بالتالي اعتبارها كذلك.

توقف مؤقت للتراخيص

يتذكر الشاب العشريني جيداً ما حدث لأبناء جيران أقاربه في الثمانينات، فقد رووا القصة على مسامعه عديداً من المرات. أبناء الجيران الذين كانوا ينتمون للإخوان المسلمين وقتها كانت قد تمت تصفيتهم ثم هُدم بيتهم بعد ذلك، أما هو وأسرته فلا ينتميان لأي من ذلك، لكن الذكرى بقيت عالقة في ذهنه. كان عليه أن يوزع مع بعض شباب الإغاثة بعض المعونات لأسر لا معيل لها. كانت القذائف تنهمر. ركبوا في السيارة جميعاً وهم يسابقون القذائف، وضحكاتهم تقطع الظلام الدامس. لم يتوقف عمل الجمعية رغم الظروف الصعبة، كما لم يتوقف عمل الجمعيات الأخرى وموظفيها، ولم تتوقف زيارات الناس للجمعيات، بل على العكس، معظم العاملين في تلك الجمعيات كانوا يعتبرون أنفسهم مشاركين في الأحداث كلّ بحسب دوره. معظم الأحياء مشتعلة، والخوف والترقب يملأ النفوس؛ نحن نتحدث عن العام ٢٠١٣.

لم يستمر العمل في ترخيص الجمعيات الأهلية طوال الوقت، إذ توقف بشكل تام تقريباً خلال فترة الثمانينات. وبسبب توقف الدولة عن إعطاء تراخيص للجمعيات لعدة سنوات، أخذت الجمعيات الأهلية القديمة تتوسع تدريجياً بشكل هائل في كثير من المحافظات السورية. بعض هذه الجمعيات تسمى «جمعيات نفع عام» وكان يشمل ترخيص بعضها كل أراضي الإقليم الشمالي «للجمهورية العربية المتحدة»، لأن قانون الجمعيات ظهر في أيام الوحدة كما ذُكر أعلاه. حتى أنّ إحدى هذه الجمعيات لديها أكثر من ٢٠ فرعاً على امتداد الأراضي السورية باستثناء الجنوب السوري، رغم توقف بعض فروعها عن العمل بسبب مجريات ما بعد ٢٠١١.

لكن إعطاء التراخيص الحكومية عاد للظهور مع جمعية رعاية المكفوفين وجمعية الرجاء لتمكين ذوي الإعاقة عام ١٩٩٣، ثم جمعية الإنشاءات الخيرية التي تعنى بشؤون الأسرة عام ٢٠٠٣، وجمعية الربيع لرعاية الأطفال ذوي اضطراب التوحد عام ٢٠٠٥، وجمعية صندوق العافية الخيري وهي للإغاثة الطبية والصحية عام ٢٠٠٦، وجمعية شباب الخير عام ٢٠٠٩، وجميعها ما زال مستمراً إلى الآن.

أما بعد ٢٠١١، فقد ظهرت عدة جمعيات منها جمعية كريم الخيرية لاستعادة سبل العيش عام ٢٠١١، وجمعية الأمل الخيرية عام ٢٠١٥، وجمعية حبة خردل عام ٢٠١٦، وجمعية كاريتاس التابعة لمنظمة كاريتاس في لبنان، وجمعية بابل للبناء التي تعُنى بـ«بناء السلام»، والجمعية السورية للتنمية الاجتماعية، وغيرها.

توزّع طائفي

لم يعرف الشاب المهندس في البداية أصدقاءَ غير أولئك الذين يعمل معهم في الجمعية، والذين اضطر أن يبيت معهم في بيوتهم أحياناً لتأخرهم في العمل، وقد وثق بهم ثقة عمياء. لكن لم يلبث أن تفرق هؤلاء الأصدقاء، فبعضهم سافر، وبعضهم استشهد، بعضهم غيّر جمعيته، ثم شهد في السنوات التالية انضمام موظفين وموظفات جدد للجمعية، مثل إحدى الفتيات اللواتي لم تكن مرتدية للحجاب. كانت الهمسات تنطلق بعد مروها؛ هل هي سنية أم علوية أم مسيحية أم غير ذلك؟ انضمت فتاة أخرى بلا حجاب، وبعد ذلك أصبح الأمر عادياً إلى حدّ ما أخيراً، ثم ما لبثت أن نشأت صداقة بينه وبين إحدى الفتيات غير المحجبات، لكن الحذر كان موجوداً دائماً.

على الرغم من أنّ قانون الجمعيات لعام ١٩٥٨ يمنع تصنيف الجمعيات على أساس طائفي، لكن يمكن من اسم الجمعيات أن نعرف انتماءَها الطائفي، مثل الجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية عضد الفقراء الأرثوذكسية. لكن بالمقابل، لا نستطيع أحياناً الاستدلال على هذا الأمر من اسم الجمعية، بل من مكان تواجدها مثلاً، أو مما يتناقله الناس عنها. على سبيل المثال، في جمعية النهضة التي أنشئت عام ١٩٦٠ نجد أنّ القائمين الإداريين عليها من العلويين، لكن كون مجلس الإدارة من هذه الطائفة أو تلك لا يمنع أبداً أن يكون المستفيدون من خدمات هذه الجمعيات من جميع الطوائف، كما لا يمنع أن يكون أيضاً هناك موظفون فيها من مختلف الطوائف رغم طابع الجمعية، مثل جمعية بابل التي ينتمي طاقمها الإداري للطائفة العلوية لكن موظفيها من مختلف الطوائف، وهذا الأمر ينسحب على باقي الجمعيات الأهلية بنسب متفاوتة. لكن الأكيد هنا أنّ النظام شدّدَ مؤخراً على أهمية التنوع الطائفي بين كوادر موظفي الجمعيات الأهلية. ويمكن القول في هذا الصدد إنّ هناك فصلاً بين بعض الأحياء الحمصية شئنا ذلك أم أبينا، وإنّ هذا موجود قبل اندلاع الثورة والحرب، وهو أمر غير متقصّد، لكنه أمر متعارف عليه ببساطة بين الناس. ولذلك فإنّ إدارياً ما في جمعية ما لا يفكر مثلاً بأن يقدّم طلباً للعضوية في إدارة جمعية أخرى من غير طائفته، والعكس بالعكس، وهو أمر متفق عليه، ومفهوم من الجميع، حتى لو كان غير منطوق، ولا حتى مفكراً به بوضوح ووعي كاملين.

العلاقة مع الأمن والدولة والنظام

رأى الشاب أمام عينيه إحدى السيدات الموظفات معه في الجمعية تُعتقل أمام أعين الجميع. لم يستطع أحدٌ فعل شيء، وهو أيضاً لم يستطع فعل شيء. راقب كل شيء وسمع صرخات مكتومة من بعض الحاضرات، ثم سمع عن اعتقال شابٍّ آخر من الجمعية، كان يعرفه من بعيد، مثل حاله مع الفتاة. وحدَهم المقرّبون من المعتَقَلين فقط يعرفون حقيقة ما جرى، هو سمع بعض الأحاديث من هنا وهناك، لكنه اختار الحياد، وتجنب طرح الأسئلة، وحمَدَ الله سرّاً أنّ معرفته بهما كانت سطحية. كان يعتقد أن لا شيء يستدعي منه المجازفة، لأن أموره جيدة ولا يفكر حاليّاً بالسفر، ورغم ارتباك المشهد العام وقتها، إلّا أنّ ذلك لم يقف في وجه طموحاته التي كانت تتصاعد باطّراد مع نجاحه في العمل.

ما زال قانون الجمعيات لعام ١٩٥٨ معمولاً به إلى الآن كما ذكرنا، وعلى أساسه تتم عمليات متابعة عمل الجمعيات والمنظمات، إضافة إلى تعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية بما يخص الجمعيات، فهي تحتاج للحصول على أذون منها للقيام بأي نشاط، وتحتاج أيضاً موافقات أمنية تحصل عليها الجمعيات غالباً مع الأخذ بعين الاعتبار خبرة أصحاب الجمعيات بما سيتم الموافقة عليه، أو أحياناً المجازفة بما يمكن الموافقة عليه، حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بإرسال المعلومات للأمن، لكن أحياناً يصطدم الحصول على الموافقات بمزاجيات تحكم المسؤولين في مديرية الشؤون الاجتماعية.

وبطبيعة الحال، حين يتقدم الأشخاص بطلب موافقة لمشروع أو مبادرة، قد يحصل بعضهم على موافقات فورية، بينما البعض يواجه بالرفض فوراً أو بالتأخير في الموافقة، تبعاً إلى علاقات الشخص بالحكومة والوزارة. وإن قام أحد بنشاط ما دون موافقة أمنية أو دون موافقة الوزارة، فقد يمضي إجراء النشاط الذي يريده ببساطة، لكن سيتبع ذلك مساءلة أمنية وقانونية لأن في الأمر تجاوزاً للقانون الذي يستلزم أخذ الموافقة. يتوقف الأمر إذن على الأشخاص أنفسهم ومدى قدرتهم على تحصيل موافقات لأنشطتهم بسرعة أكثر تبعاً لعلاقاتهم.

من الطبيعي أن تخضع أنشطة الجمعيات والمنظمات لمراقبة صارمة من النظام، حيث يوجد فرع خاص في الأمن السياسي لديه مندوبون أمنيون أو «ضباط» يتم فرزهم لكل من الجمعيات والمنظمات والنقابات، وذلك لمتابعة عملها ومتابعة الموظفين فيها، حيث يتم إجراء دراسات أمنية عليهم قبل توظيفهم.فهناك مثلاً للمنظمات الدولية (بما فيها منظمات الأمم المتحدة) ضابط أمني من شعبة الأمن السياسي لمتابعة عملها وشؤونها وشؤون موظفيها وكل ما يتعلق بها من موافقات. وبما أنّ وزارة الشؤون هي المشرفة على الجمعيات، فهي ترفع بدورها كل ما يخص ذلك لفرع الأمن السياسي وعلى أساسه تأتي الموافقة أو الرفض على تراخيص المشاريع أو على أنشطتها وغير ذلك. وقد حصل أن رفع عامل في إحدى الجمعيات طلباً لمديرية الشؤون بأن يقوم بنشاطات تتعلق بحماية الأطفال يتضمن الخروج للشارع للقيام ببعض الأنشطة، لكن طلبه قوبل بالرفض من ضمن طلبات أخرى كثيرة، وهذا يحدث بشكل متكرر، ولأسباب أمنية مفهومة بالنسبة للطرفين. وإلى جانب ذلك، يوجد المكتب الأمني للأمم المتحدة لحماية الموظفين، وهو المسؤول عن حماية أمن العاملين في المنظمات الدولية، وهذا أمر آخر منفصل لكن لا يمنع ذكره هنا.

آلية التوظيف

في عام ٢٠١٧، أمسك الشاب المهندس سيرته الذاتية الورقية التي كان معتزاً بها جداً، وتوجه إلى مركز الصليب الأحمر في المدينة. لم يكن يعرف أحداً من الموظفين في المنظمة، لكنه كان يملك شيئاً أهم من المعرفة: كان يمتلك تزكية شفهية من مديرٍ قديم له في الخارج أخبره أنه يعرف موظفاً في منظمة الصليب الأحمر له أفضال عليه، وسيساعده في التوظيف فوراً في المنظمة. ظنّ الشابّ أن المنصب السابق للشخص الذي زكاه شفهياً سيمنحه فرصة شبه مؤكدة للقبول، ورغم تردده إلا أنه قام بهذه الخطوة.

تختلف آلية التوظيف بين الجمعيات الأهلية وبين المنظمات الدولية غير الحكومية، كما تختلف بين جمعية وأخرى، ومنظمة وأخرى. بالنسبة للجمعيات مثلاً، يتم عرض الوظائف على صفحة فيسبوك للجمعية ومراسلتها عبر الإيميل وتقديم السيرة الذاتية من خلاله، أو عبر تقديم استمارة للسيرة الذاتية التي يتم ملؤها يدوياً على موقع الكتروني موجود على صفحة الجمعية ذاتها. ونحن نتكلم هنا عن السنوات الأخيرة، لأنّ الوضع كان مختلفاً قبل ذلك، حيث كان يتم قبول كثير من الأشخاص حتى لو بكفاءات أقل. أما آلية قبول الموظفين الآن فتتدخل فيها الوساطات والمعرفة الشخصية والمحسوبيات أكثر، لكن لا يمكن القول إنّ ذلك هو القاعدة، إذ يتم قبول موظفين في الجمعيات حسب كفاءاتهم فعلاً في حالات كثيرة، غير أن المناصب الإدارية الأعلى يتم غالباً قبول الموظفين فيها حسب المعرفة المسبقة، واعتبارات أخرى منها علاقات الشخص مع أطراف من النظام.

أما بالنسبة للمنظمات فالأمر يختلف في كثير من الأمور. فهناك نظام عالمي للتوظيف، يُفترض بالمنظمات العمل به، وإن كان يختلف في تطبيقه إلى حدّ ما بين منظمة وأخرى. ويمكن تقسيم هذا الأمر إلى فترتين، الأولى عند دخول المنظمات الدولية بين ٢٠١١ و٢٠١٢ وهي فترة شهدت «حالة من الطوارئ» دفعت المنظمات لقبول أشخاص ذوي كفاءات متفاوتة وبالواسطات، وذلك بسبب الوضع الأمني غير المستقر، ووجود مال كثير، واستحالة التأكد من أي شيء، وعدم وجودها مسبقاً على الأرض، ما اضطرها لقبول كثير من الموظفين ولو بخبرات وكفاءات متدنية، لا سيما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤.

أما الفترة الثانية فتبدأ من العام ٢٠١٦، حيث تغيرت آلية التوظيف تماماً وأصبحت أكثر صرامة وتنظيماً، فمثلاً أصبح الموظف يخضع لامتحان أولي متعلّق بالمنصب باللغة الإنكليزية بعد أن تُقبَل سيرته الذاتية المقدمة بشكل إلكتروني حصراً. ثم يخضع لامتحان ثانٍ لتقدير مهارته في اللغة الإنكليزية، ثم يجري مقابلة أو مقابلتين. وأيضاً لا بد من الإشارة إلى أن طبيعة نظام التوظيف العالمي في الأمم المتحدة تتضمّن التزكية من أحد العاملين في المنظمة، وكلمة «التزكية» هنا تخفيف لكلمة «الواسطة» بمفهومها عندنا، وهو ما يمنح «علامات» إضافية للمتقدم. فلو افترضنا مثلاً أنّ ثلاثة موظّفين تقدموا لوظيفة ما، ثم تبين أنّ علاماتهما متقاربة، يتدخل بند التزكية هنا وتتم إضافة العلامات للموظف المزكى به ثم يُقبَل في الوظيفة، حيث يكون المتقدم قد قام مسبقاً بالترتيب لهذا الأمر بالاتفاق مع بعض المسؤولين في المنظمة. كما أنّ المقابلة مع الشخص المزكّى به تختلف عن بقية المتقدمين إذ تتسم بتساهلها نسبياً، كما تختلف بحسب من يجري المقابلة وما إذا كان سورياً أو أجنبياً، وصاحب التزكية حين يصل للمقابلة يكون هو ومن يجري المقابلة على دراية جميعاً أنه على وشك أن يتمّ قبوله في الوظيفة. وأحياناً يتدخل في قبول الموظف عامل الصدفة، كأن يتقدم أحدهم للوظيفة وسط غياب المنافس المُزكّى، فيحظى بالوظيفة بسبب كفاءته فقط، وهذه ليست الحالة العامة بطبيعة الحال. لا ينطبق ما سبق على جميع المنظمات، إذ توجد بعض الفروقات حيث تختلف الآلية بينها. منظمة UNFPA مثلاً تعلن عن وظائفها عبر إعلانات داخلية فقط أو بالترشيح. وفي الإجمال، فإن القبول في وظيفة ما في منظمات الأمم المتحدة أصبح الآن أمراً صعباً جداً، لعدة أسباب منها المعايير العالية التي تتطلبها المنظمات وبسبب وجود عامل التزكية وهو أمر أساسي، الذي وإن تدخل في قبول الموظف فإنه لا ينفي تماماً امتلاكه لكفاءات معينة -ليست بالضرورة أن تكون الأفضل والأمثل للمنصب- لكنها تؤهله لتجاوز الامتحانات والمقابلات. وخلاصة ذلك أن هناك نظاماً عالمياً للتوظيف تحاول المنظمات تطبيقه هنا، لكن يمكن التلاعب به بسهولة والاحتيال عليه، حيث نجد الكثير من المتقدمين لمنصب ما في إحدى المنظمات ممن تنطبق عليهم مؤهلات المنصب لكنهم لا يحصلون عليه، بل يحصل عليه في كثير من الأحيان من هم دونهم كفاءة لأسباب تبقى غير مفهومة بالنسبة للمتقدمين. كما أنّ المناصب العالية والأكثر حساسية محصورة غالباً ضمن فئة محددة من الناس، هم من المؤيدين الثقاة للنظام.

يضاف إلى ما سبق أنه يتم أحياناً توظيف موظفين عبر طرف ثالث. أي تبرم المنظمة عقداً مع جمعية ما، وتطلب منها موظفاً للعمل معها تقوم هي بدفع معاشه. ثم بعد سنة مثلاً حين تحتاج هذه المنظمة موظفاً يكون لهذا الموظف المتعاقدة معه مسبقاً الأولوية في التوظيف، حتى لو كان بعض المتقدمين للوظيفة نفسها أكثر كفاءة منه.

ويمكن أن نضيف هنا أن غالبية الموظفين في المنظمات أو الجمعيات هم من أصحاب الشهادات العالية، والمطّلعين على كثير من الأمور، ويكونون عادة أشخاصاً اجتماعيين لأن عملهم يتطلب التواصل مع كثير من الناس، وإن كان بعضهم قد يوصف بالاستعلاء على الموظفين حوله، لا سيما من الإداريين، لكن لا يمكن تعميم ذلك أبداً. بالإضافة إلى ذلك، يصادف أحياناً أنّ يكون بعض إداريي الجمعيات محصورين ضمن أسر معينة معروفة في حمص، وينطبق هذا بالعموم على الجمعيات التي ينتمي إداريّوها إلى الطائفة السنية أو العلوية، لكن هذا ليس القاعدة بطبيعة الحال.

نشاطات الجمعيات والمنظمات

لكن موظف الصليب الأحمر، الأنيق جداً، أنكر معرفته بالشخص الذي ذكره المهندس، وسأله كما لو كان طفلاً صغيراً: «وماذا تريد أن تعمل عندنا؟». لم يعرف الشاب المهندس بم يردّ، فاعتذر ومضى في طريقه. تعلّمَ درساً من هذا الموقف، وبدأ يفهم أصول التقديم في المرات التالية التي دأب فيها على التقدّم إلى وظائف في الصليب الأحمر أو سواه. وبدأ يعرف ما هي الوظيفة التي يمكن التقدم إليها. كان يحاول، مثل الآخرين، تحصيل أكبر عدد من الدورات التي تمتلك أسماء براقة لتزيين سيرته الذاتية الالكترونية الجاهزة باللغة الإنكليزية. ورغم أنّ لديه الكثير من المعارف إلاّ أن ذلك لم يؤدّ إلى نتيجة. كان يحرص على التنقل بين المناصب التي تتاح أمامه في جمعيته علّه يصيب مثلها في منظمة ما، أو حتى أقلّ منها.

تعتمد الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات على اشتراطات ممولي المنظمات الدولية في كثير من الأحيان، إضافة للأنشطة التي كانت تقوم بها الجمعيات قبل ٢٠١١ واستمرّت بها بعد ذلك. ومن أهم الأنشطة الخاصة بالجمعيات الأهلية تلك المتعلقة بالمجال الصحي ومساعدة المحتاجين صحياً والتدريب المهني والمجال التعليمي وإنشاء دور الرعاية، مثل دار رعاية المسنين أو رياض ذوي الاحتياجات الخاصة، كما فعلت جمعية الرجاء. وهناك أنشطة ثقافية، كالتي تقوم بها جمعية الأصالة، وأنشطة مجتمعية وأخرى بيئية.

أما أبرز الأنشطة التي تمولها المنظمات الدولية فهي أنشطة سبل العيش، وهي مستمرة بتمويلها منذ نحو ثلاث سنوات. وتتضمّن هذه الأنشطة التدريب المهني والمنح المالية والمشاريع الصغيرة، إضافة للأنشطة الإغاثية والصحية. وهناك جانب تعمل عليه المنظمات في الفترة الأخيرة يندرج تحت بند «التماسك المجتمعي وبناء السلام»، ويتم بطريقة مخاتلة لا تثير غضب الجهات الحكومية أو الممولة، كالقيام بمبادرات وأنشطة عن أهمية الاختلاف وما إلى ذلك، إضافة إلى مشاريع تخص المرأة، كالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأنشطة تعليمية وأنشطة حماية الطفل.

والجدير بالذكر هنا أن هناك مدربين أجانب يدخلون إلى سوريا لإقامة ورشات تدريبية، لا سيما لموظفي المنظمات الدولية أو حتى الجمعيات، ويأخذون موافقة الحكومة، ويكونون أصلاً موظفين في منظمات الأمم المتحدة أو عن طريقها. ويأخذ هؤلاء الموافقة لدخول سوريا، أو الـ«فيزا»، كما يأخذون الموافقة على كل نشاط يريدون القيام به. فإذا أراد المدرّب الخروج لزيارة ميدانية، فهو يحتاج إلى موافقة حكومية. وإذا أرادت إدارة أي منظمة من المنظمات المتمركزة في دمشق زيارة حمص لمتابعة الوضع، فعليها الحصول على موافقة من وزارة الخارجية لأن علاقتها المباشرة مع هذه الوزارة.

التمويل

في عام ٢٠١٨ تم رفع معاش الشاب المهندس الذي ما زال موظفاً في الجمعية، كما رُفعت معاشات زملائه بآلاف الليرات. لم يبدُ أن لهذا التغيير أي أثر في البداية، لكنه سرعان ما أشعل فتيل الغيرة بين بقية الموظفين، فازدادت المشاكل والمؤامرات والدسائس والنمائم، وقد شارك في بعضها أو كان محرّكاً لها. بعد سقوط كامل مدينة حمص بيد النظام، لم تعد الأمور كما في سابق عهدها، إذ ارتفعت المعاشات وقلّت المشاريع. فحمص الآن آمنة، وهناك مناطق أخرى أولى بالاهتمام، بحسب بعض المنظمات. كل شيء تغير، حتى الناس أنفسهم تغيروا، ولم يكن هو استثناءً. إذا جاءت الفرصة فقد لا يأتي غيرها. وإن لم يكن هو فسيكون سواه، إذن فليكن هو.

تعتمد الجمعيات الأهلية في تمويلها على التبرعات من رجال الأعمال أو سواهم، فيما يأتي جزء آخر من تمويلها من مشاريعها الاستثمارية التي تدرّ أرباحاً تستخدمها لإنجاز بقية خدماتها. على سبيل المثال، تمتلك جمعية البر مشفى البر الذي يدرّ أرباحاً سنوية. وتذهب هذه الأرباح كمساعدة للعائلات الفقيرة التي تحتاج للطبابة أو سواها. فيما تمتلك الجمعية الخيرية الإسلامية مدرسة خاصة، تعود عليها بأموال تصرف بعضها على رواتب الموظفين، وتستخدم الفائض من الربح لبقية خدماتها، لأن هذه

الجمعيات أصلاً جمعيات غير ربحية، أي لا يحق لها الربح ويجب أن تصرف كل أرباحها لأهدافها المعلنة. وتعتمد هذه الجمعيات في تمويلها على العقود التي تبرمها مع المنظمات الدولية، ويحصل بعضها على تبرعات حكومية، لكن هذا نادر جداً. يحدث هذا مثلاً، على سبيل الافتراض، حين تصادر الجمارك كميات كبيرة من المواد، فتقوم الحكومة بتوزيعها على الجمعيات بعد أخذ حصتها طبعاً. لكن هذا نادر الحدوث كما ذكرنا سابقاً.

لا تمتلك منظمات الأمم المتحدة تمويلها الخاص، بل تعتمد على وجود المانحين، وذلك عبر مؤتمرات للحصول على التمويل من جهات أخرى كالاتحاد الأوروبي أو خارجيات الدول الأجنبية أو الشركات العالمية أو غير ذلك. وقد حدث أن أبرمت إحدى الجمعيات عقداً مع منظمة UNDP، لكن التمويل الفعلي كان عن طريق الاتحاد الأوروبي، وكان القائمون على الجمعية على دراية بذلك، والنظام أيضاً، وقد تغاضى عن ذلك لأنه سيستفيد من الدولارات التي ستدخل عن طريق البنك المركزي، والتي سيأخذ حصته منها.

صراع المبادئ

تقدِّمَ الشاب المهندس كثيراً في وظيفته خلال السنوات الماضية، وخَبِرَ الكثير. لكن لا سبيل للوصول إلى المنظمات الدولية وما يتبعها من علاقات هائلة ومجتمع مختلف ومئات الآلاف من الليرات بدلاً من الفتات الذي يأخذه الآن، والذي لا يتناسب مع مستوى جهده وخبرته. لم يعد يبالي بآراء أحد، فهو يعرف أنه تغير كثيراً خلال السنوات الماضية، والغبي هو من لا يتغير. أصبح أكثر جلافة وانتهازية وقسوة. يبني علاقات مع الجميع مهما كان انتماؤهم أو جنسيتهم، لكن بشرط وحيد، وهو وجود فرصة عبرهم للقبول في منظمة. لم يكن صاحب مبدأ وصاحب قضية منذ البداية، وإن تقاطع إخلاصه في العمل مع طموحه الشخصي فهذا ليس بالشيء الذي يعيبه. يتباهى الآن بأنه يعرف أبو فلان وأبو علتان، وبعلاقاته مع رجال أمن ساقته إليهم ظروف العمل والحياة. «في النهاية هم بشر مثلنا» يقول لنفسه، ونحن نعيش معاً في المدينة نفسها ولا مناص من ذلك. فالأمر بالنسبة له ليس أمر محبّة وكره، وليس انتصاراً وهزيمة. هو مصلحة وتأمين حياة وبناء مستقبل يبدو الحصول عليه أصعب يوماً بعد يوم.

رغم أنّ الأنشطة التي تقوم بها بعض الجمعيات ذات الإدارات المعروفة بأنها مؤيدة للنظام يكون تمويلها من جهات أجنبية عبر المنظمات الدولية، التي قد يكون لبعضها إشكاليات مع النظام كالاتحاد الأوروبي مثلاً، إلا أنّ ذلك لا يشكل مشكلة لأي من هذه الجمعيات، بحكم وجود المال الذي سيدخل البلد بأية حال، بالتالي فهي الأحق به كما ترى. وبالعموم، ترى هذه الجمعيات أن لديها واجبات وخدمات عليها تأديتها للناس بعيداً عن المواقف السياسية، لذلك تضع مواقفها السياسية جانباً في سبيل تقديم الخدمات. وترى أنّ حصولها على التمويل يساعد على تقديم خدمات لأناس ليسوا معنيين أو مهتمين بشكل مباشر بأية قضية. هي لا تبالي كثيراً بمصدر التمويل، رغم أن بعضها يعتبر منظمات الأمم المتحدة متحيزة وغير حياديّة، وهنا يكمن التناقض.

اللغة المتداولة في أنشطة الجمعيات والمنظمات

هو الآن يشارك في تغيير أي كلمة موارِبة في شعارات أي مبادرة ستُقدِّمُ لوزارة الشؤون الاجتماعية، لأنه يعرف مخاوفها ويحيط بأسرار العمل. وقد حصل ذلك مؤخراً مع بعض أصدقائه القدماء، حين حذف لهم من تلقاء نفسه معظم المقترحات التي قدموها حتى قبل تقديمها للوزارة. وبما أنّ كثيراً من الأمور لن يفهمها من هو أدنى منه وظيفياً، فهو ليس مضطراً لشرح كل شيء لهم، ويتدخل بالتفاصيل في كل مناسبة يعرف تماماً أنّ حضورها لن يكون مقتصراً على «المستفيدين» والموظفين.

يحرص العاملون في المنظمات والجمعيات على استخدام لغة حيادية ولا توحي بمعانٍ خفية، بحيث تكون مباشرة وواضحة، والأهم ألّا تكون قابلة للتأويل بطريقة مختلفة. وقد حدث أن أرادت سيدة تعمل في إحدى الجمعيات تسمية حملة لها متعلقة بالمرأة مستخدمة كلمة «تغيير»، فجاءها رفض مباشر على اسم الحملة من مديرية الشؤون الاجتماعية، وكان الرفض مباشراً من المديرية حتى قبل عرضها على شعبة الأمن السياسي، لأنها تعرف مسبقاً أنها ستُرفَض. لكن بالمقابل، فإن الجمعيات والمنظمات لا تستطيع استخدام كلمات لها معانٍ معاكسة، أي لا تستطيع استخدام لغة تدعم السياسات الحكومية بشكل مباشر، لأنّ ذلك قد يثير الحاضنة الشعبية من الناس والمستفيدين، ولا بدّ من استخدام لغة محايدة لا تثير أيّ طرف أو تسيء له، أو تجعل أي طرف ينفر منها ويبتعد عنها بالتمويل والموافقات الحكومية والقبول، سواء كان هذا الطرف من الناس أو المنظمات الدولية أو الجهات الحكومية أو الأهلية.

بين محبة الناس وكرههم

هو الآن يصدّ بعنفٍ امرأة تتوسله لاستلام سلة من «المعينة» كما تسميها بلهجتها، مثلما استلمت المعونة بقية جاراتها. يندم على طريقة حديثه مع المرأة، ثم يقول: «أعتذر منك يا خالة، لكن اسمك غير مسجل عندنا». كان بصدد البحث عن موظف الاستقبال الذي وجب عليه الردّ على السيدة، لكنه تذكر لوهلة أولى لحظاته في العمل بهذا المجال، ولم ينبس بكلمة توبيخ حين هرع موظف الاستقبال إلى مكتبه ليكمل الحديث مع السيدة.

ينظر كثير من الناس بريبة إلى الجمعيات أو المنظمات الدولية، لا سيما بعد دخول المنظمات الدولية إلى البلد وتدفق الأموال إليها وعبرها إلى الجمعيات، ويعود مصدر هذه الريبة إلى وجود اشتراطات للحصول على الخدمات من الجمعيات الأهلية. مثلاً، لكي تحصل أسرة ما على سلّة غذائية يجب أن تستوفي شروطاً معينة، من ناحية الدخل والنزوح وعدد الأفراد. وحين لا تتحقق هذه الشروط يبدأ الناس بالاتهامات للجمعيات والمنظمات بأنها سارقة وتأخذ هذه السلل لها ولمعارفها. يُضاف إلى ذلك غياب الرقابة الكاملة على عملية التوزيع في هذه المنظمات، وهذا الكلام ليس جديداً، بل يحدث منذ بداية ظهور الجمعيات. فمن لا يستفيد من الخدمات ستكون لديه هذه النظرة غالباً، وأي أحد يستفيد سيغيّر هذه النظرة، ولو استفاد لمرة واحدة فإنه سيفهم أنّ الموضوع ليس برمته مجرد أموال وسرقات. وهناك أيضاً الناس الذين لا يحتاجون هذه الخدمات نظراً لأوضاعهم المادية الجيدة، فهؤلاء لديهم نظرة طيبة حول الجمعيات والمنظمات، لا سيما حين يرون أثرها الإيجابي على بعض الناس الذين يعرفونهم. لكن لا يمكن أن نقول أنّ نظرة الكره والريبة من قبل بعض الناس قادمة من فراغ، حيث توجد في بعض الجمعيات والمنظمات دلائل فساد واضحة، مثل المحسوبيات وتخديم الناس الذين يعرفونهم.

أخيراً

بعد أن شعر أنه لم يعد له مجال لاستلام منصب أعلى في جمعيته، قرر أن يتركها بعد أن ضمن وظيفة أفضل في جمعية ثانية. هو الآن يملك سيرة ذاتية قوية، وقد تعلّم أن قبوله في منظمة دولية يعتمد على أمرين، كفاءته، وشخص يزكيه من داخل المنظمة التي سيتقدّم للعمل فيها. هو يملك الأولى، لكنه يفتقد الثانية، ومع ذلك فهو لن ييأس، وطالما أنّ الأمر وصل به إلى هنا، قرر أن يقدم على منح في الخارج ليسافر، على الأقل فإن التزكية موجودة عندما يحتاج إليها.

لا يمكن إنكار أنّ وجود المنظمات والجمعيات قد قدّم مساعدة إلى حدّ ما في كثير من الجوانب، منها فرص العمل لآلاف من الأفراد، إضافة للمساعدات الغذائية والخدمات التعليمية وغيرها لأناس كثيرٌ منهم يحتاجونها فعلاً. لكن أيضاً لا يمكن أن ننكر أنّ النظام استفاد من الأموال المتدفقة للمنظمات بطريقة هائلة، أي أنّ ذلك أصبح مثل شريان مالي دائم له وما يزال مستمراً منذ سنوات، ما يدعو أن ننظر للأمر بعدة زوايا وبشكل أكثر عمقاً حول مدى فاعلية هذه المنظمات الفعلية أحياناً، وهذا الأمر بحدّ ذاته يحتاج إلى مراجعة طويلة ومعمقة لا يتسع المكان هنا لها.

أما على صعيد الموظفين العاملين في هذه الجمعيات والمنظمات، فتأتي لحظات نادرة حين يدور نقاشٌ ما، ذاتي أو جماعي بينهم، حول مدى جدوى ما يفعلونه وأهميته وموقعيتهم من الكارثة الحاصلة في البلد، ومدى مساهمتهم في دفعها ولو بشكل صغير، حيث تختلف الآراء بشكل كبير حسب مكانة الشخص ومنصبه، وحيث لن يكون جواب أحدهم مماثلاً للآخر. لكن المهم بالنسبة لهم أنها مصدر رزق أساسي في مكان مُدمِّر وعصيّ على الإصلاح، وتندر نسبة فرص العمل فيه بشكل متزايد يوماً بعد آخر.

"شيل و حط": المجتمع المدني السوري وتحدي العقوبات

معضلات و مناقشات منظمات الجتمع المدني بخصوص العقوبات الاقتصادية

تحليلات

إبراهيم عُلبي - إياد حميد

مقدمة

على مدى السنوات العشر الماضية، تعاملَ المجتمع المدني السوري مع العديد من القضايا وفق ثنائية أبيض أو أسود، سواء في تأييد بعض المسائل أو في معارضتها. كما استطاع المجتمع المدني السوري الذي يلتزم بالمبادئ ويتّسم بالاستقلال والموضوعية، ولا سيما منظمات حقوق الإنسان، تكوين موقف واضح حيال مفاهيم كالعدالة والمساءلة ومحاربة الإفلات من العقاب وتعويض الضحايا، وحيال مناصرة هذه القضايا وغيرها. وقد عبّرت هذه المنظمات عن مواقفها بسطور قليلة عكست قِيمَها وأوضحت الأدوات اللازمة لتحقيق هذه القيم، كالإجراءات القانونية والإدانات وتوثيق الجرائم والتصريحات وغيرها. إلا أن العقوبات الاقتصادية كانت استثناءً في هذا الصدد، فحتى بالنسبة إلى أولئك الذين يتمسكون ببوصلة حقوق الإنسان كان من الصعب اتخاذ موقف مبدئي واضح وموجز يمكن تبنيه على المدى الطويل. ولهذا السبب استغرقَ الأمر نحو عام لإصدار ورقة حول العقوبات تعبّر عن مواقف أكثر من ٢٠ منظمة مجتمع مدني بارزة. وجرت نقاشات كثيرة حول كيفية التعامل مع الآثار الجانبية للعقوبات، وما إذا كان ينبغي على هذه الورقة الدعوة إلى «منع تأثير العقوبات على المدنيين»، علماً أن هذا ليس أمراً ممكناً.

وفي العامين الماضيين، أصبحت العقوبات الاقتصادية مركزية في النقاش السوري رغم فرضها منذ العام ٢٠١١. وقد شهدنا ذلك في الحملات العامة، مثل حملة «لا لإقصاء السوريين»، إلى جانب الاجتماعات وورش العمل، بما في ذلك غرفة دعم المجتمع المدني التي نظمها مبعوث الأمم المتحدة. ولكن يجب الإشارة إلى أن العقوبات لم تبدأ عام ٢٠١١؛ فالولايات المتحدة فرضت عقوبات اقتصادية على سوريا عام ١٩٧٩ بعد إدراجها كدولة راعية للإرهاب، وظلت مُدرجة في القائمة منذ ذلك الوقت. وفي عهد بشار الأسد بعد عام ٢٠٠٠، فُرضت العقوبات الاقتصادية بموجب الأمر التنفيذي ١٣٣٣٨ لعام ٢٠٠٤ والأمر التنفيذي رقم ١٣٤٦٠ لعام ٢٠٠٨، وقد شمل الأخير رامي مخلوف، ابن خالة بشار الأسد.

بيد أن الجدل الدائر في أوساط المجتمع المدني السوري اليوم لا يدور بين داعمي النظام والمطالبين بمحاسبته على جرائمه، فالخلاف بشأن مسألة العقوبات احتدم بين مجموعة متجانسة من السوريين الذين يجمعهم سجلّ عمل حافل في مجال حقوق الإنسان والمطالبة بالعدالة وبمستقبلٍ أفضل لسوريا والسوريين. ويعدّ الجدل الذي أعقب صدور قانون عقوبات قيصر مثالاً على ذلك.

يناقش هذا المقال المعضلات التي تواجه أصحاب المبادئ هؤلاء عند اتخاذ موقف من العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، كما يقترح طرائق لحل هذه المعضلة الشائكة.

لا تطرح هذه الورقة موقفاً من العقوبات نفسها، بل تركّز على الحوار اللازم لها. وقبل الانتقال إلى المعضلات التي تثيرها، من الضروري أولاً أن نفهم سياق الجدل حول العقوبات.

سياق ظهور الجدل حول العقوبات

إذا كانت العقوبات المشددة قد فُرضت بعد العام ٢٠١١، فلماذا إذن يتزايد الجدل حولها هذه الفترة؟ هناك عدة أسباب سنورد بعضها أدناه.

أولاً، مع تصاعد النزاع المسلّح لم يكن لدى الكثير من السوريين «رفاهية» نقاش العقوبات الاقتصادية، فقد شغلتهم الجرائم التي ارتكبها النظام السوري، مثل قصف المستشفيات واستهداف الأسواق والتهجير القسري واستخدام الأسلحة الكيميائية.

ثانياً، مع بلوغ هذه الجرائم ذروتها سيطر النظام وحلفاؤه على معظم الأراضي السورية. واقتضى ذلك تجاوز المحادثات والأنشطة والندوات والمؤتمرات مسألة التوثيق والدعوة إلى منع جرائم الحرب هذه، لتركز بشكل أكبر على المُساءلة ومنع المنتفعين من

الحرب من الاستفادة من إعادة الإعمار ومحاربة شرعنة النظام السوري على المستوى الدولي. وعليه كانت العقوبات، لدى الداعين إلى المُساءلة، أداةً لتحقيق كل ما سبق، خاصة وأن معايير أنظمة العقوبات المفروضة على سوريا تستند إلى أسس حقوق الإنسان.

ثالثاً، تدهور الوضع الاقتصادي في سوريا بتسارع خلال العامين الماضيين، وتصاعدت معه مستويات الفقر بين السوريين، وألقى النظام وحلفاؤه باللائمة على العقوبات الاقتصادية. وفي مؤتمر بروكسل الأخير الذي عُقد بشكل افتراضي في حزيران من هذا العام، أشار لبنان وحلفاء النظام جميعاً إلى مسألة العقوبات. ومنذ وقت قريب، سمح النظام للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإجراءات القسرية الأحادية بزيارة سوريا، وهو أمر لم يسمح به سابقاً لآليات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وذلك في محاولة منه تسليط الضوء على قضية العقوبات. ونظراً إلى توسّع سيطرة النظام، تزايدت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مناطق سيطرته، وقد وجهت بعض هذه المنظمات دعوات لمراجعة أنظمة العقوبات لتسهيل تقديم المساعدات للسوريين، ومن الأمثلة على ذلك كان التقرير الصادر عن المجلس النرويجي للاجئين في نيسان ٢٠٢٠. وقد أدى كل ذلك إلى وضع قضية العقوبات في صدارة النقاشات.

رابعاً، أطلق النظام وحلفاؤه، وكثير منهم متواطئ في الانتهاكات التي ارتكبها، حملات لرفع العقوبات عن سوريا وتمويل إعادة الإعمار. وقد تسبّبَ ذلك بقلق كيانات وأفراد المجتمع المدني السوري المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان، إذ اعتبروا ذلك خطوة نحو تجاهل تحقيق العدالة وتحركاً نحو سيناريو ما بعد الصراع. كما رأوا أن الدعوة إلى رفع العقوبات قد تكون مكافأة لمجرمي الحرب.

وأخيراً، في ظل غياب دورٍ قيادي للدول الغربية في الملف السوري سياسياً، كانت العقوبات إحدى الأدوات القليلة التي قررت هذه الدول استخدامها، ويُعدّ قانون قيصر وعقوبات الاتحاد الأوروبي الأخيرة مثالاً عن ذلك. كان هذا فرصة للتعاون مع الدول الغربية في نظر من يرون العقوبات أداةً للمُساءلة. وفي مقابل ذلك، ما زال معارضو العقوبات، أو غير القادرين على/غير الراغبين في مواجهة الأطراف التي ارتكبت الجرائم لدفعها إلى وقف سلوكها (أي نظام الأسد وحلفاؤه)، قادرين على الوصول إلى الدول الغربية للضغط عليها لرفع العقوبات. إذن فمن السهل مناقشة العقوبات مع صانعي السياسة الغربيين، بصرف النظر عن الموقف منها.

لقد وضعت الطبيعة المعقدة لسياق العقوبات معضلات أمام المجتمع المدني السوري. وإضافة إلى معضلة العقوبات، شكّلت نتائج هذه العقوبات معضلة أخرى.

المعضلة الأولى: تعقيد العقوبات

إذا أردنا تناول أي موضوع بفاعلية وكفاءة، فعلينا فهمه وتحليله جيداً. لكن العقوبات المفروضة على سوريا غاية في التعقيد، إذ يختلف أساس العقوبات القانوني بين دولة وأخرى، إضافة إلى معايير إدراجها وفحواها وتطبيقها ووصولها وأثرها ونطاقها وشروط الإعفاء منها. كما تختلف القطاعات والصناعات والأفراد المستهدَفون بالعقوبات، وتتباين كيفية استهدافهم. ويتم تفصيل كل هذا في مواقع إلكترونية يصعب الوصول إليها ووثائق تتألف من مئات الصفحات. يكفي لأحدنا النظر إلى العدد الهائل للعقوبات والقوانين الأميركية وقرارات الاتحاد الأوروبي المرتبطة بالعقوبات لفهم مدى تعقيد المسألة. فهناك أكثر من ٦٠٠ فرد مدرجين في قوائم العقوبات، إضافة إلى الكيانات والقطاعات والأنشطة المحظورة. كما أن الاستثناءات الإنسانية مفصلة جداً، وتسرد مثلاً المادة ٧٤٣٢ من قانون قيصر المتعلق بالاستثناء والإعفاءات صفحة كاملة من الشروط التي تشمل المعاهدات الدولية التي أبرمتها الولايات المتحدة، أو الأسباب الإنسانية التي يقدرها رئيس الولايات المتحدة من بين آخرين. وإضافة إلى ذلك، تحدد المادتان ٧٤٢٥ و٧٤٢٦ من القانون القواعد الخاصة بدعم عمل المنظمات غير الحكومية وتقديم المساعدات الإنسانية. ولا يمثل قانون قيصر إلا إحدى أدوات العقوبات التي تعتمد عليها الولايات المتحدة. وعندما حاولنا في البرنامج السوري للتطوير القانوني – وهو منظمة لديها وحدة حقوق الإنسان والأعمال تجارية – وضع ورقة ملخصة عن العقوبات، جاءت في نحو ٥٠ صفحة. ولهذا السبب فإن المحامين الذين يتعاملون مع العقوبات، في المملكة المتحدة على سبيل المثال، هم من أكبر المحامين نظراً لتعقيد المسألة.

يتناول ما ذكرناه آنفاً تعقيد النظام ونصوصه على الورق فقط. أما عند تحليل تأثير العقوبات على سوريا وعواقبها المقصودة أو غير المقصودة، فيصبح فهم العقوبات غاية في الصعوبة. أولاً، هناك العديد من العوامل التي لها تأثير مماثل للعقوبات على الاقتصاد، كالحرب والفساد وسوء الإدارة وعدم الاستقرار الإقليمي. إلا أن التعقيد العملي وغموض العقوبات يضيفان طبقة أخرى إلى معاناة السوريين. ويتجلّى ذلك بشكل أساسي في التحويلات المصرفية للمنظمات الإنسانية، أو حتى الشركات الخاصة التي لا يخضع نشاطها للعقوبات. فعلى سبيل المثال، يبيّن تقرير حديث (٢١ أيلول ٢٠٢٠) يتناول قطاع القمح في سوريا كيف تؤثر العقوبات

على إنتاج القمح في البلاد. ففي حين قد يُعزى نقص المبيدات إلى حظر تصدير المواد الكيماوية إلى سوريا، إلا أن العقوبات تعرقل بدورها استيراد السلع وقطع الآلات بسبب إحجام الشركات والبنوك الأجنبية عن التعامل مع الأطراف السورية.

وأخيراً، هناك الكثير من المتغيرات المحيطة بالعقوبات. ففي سوريا التي لا تتوفر فيها إلا بيانات محدودة، تحاول السلطات تشويه الحقائق وانتهاج بروباغندا تسعى إلى ربط كل العواقب السلبية في سوريا بالعقوبات المفروضة عليها. وتعدّ جائحة كورونا أحدث مثال على ذلك، فالنظام يستخدم العقوبات كشماعة لتبرير عجزه عن التعامل مع انتشار الفيروس. إلا أن دراسة (٢٨ تموز ٢٠٢٠) نشرها برنامج أبحاث الصراع التابع لكلية لندن للاقتصاد حددت ٦ تحديات تواجه السلطات السورية في التعامل مع الأزمة الصحية، وتمثل العقوبات الاقتصادية تحدياً واحداً منها فقط.

المعضلة الثانية: هناك دائما تكلفة

تمثل العدالة والحرية والمُساءلة ومحاربة الإفلات من العقاب قيماً وأهدافاً يدعو إليها العديد من العاملين في المجتمع المدني السوري ويسعون إلى تحقيقها، وجميعها مسائل يمكن لأحدنا اتخاذ موقف مبدئي بشأنها، كأن يقال مثلاً «نحن نعمل على تحقيق المُساءلة» و«نحن ندافع عن العدالة»، إذ لا تسبب هذه المواقف ضرراً للمدنيين. أما عندما يتعلق الأمر باتخاذ موقف من العقوبات، فالأمر ليس هيّناً على هذا النحو.

تكمن مشكلة العقوبات في أن فرضها يؤثر على المدنيين دائماً، وذلك بسبب سيطرة النظام وأتباعه على أجزاء كبيرة من الاقتصاد والدولة؛ وأن رفعها يؤثر على الضحايا المطالبين بمحاسبة الجناة، ما يسهل على المجرمين الإفلات من العقاب. و بالتالي فإنه من الصعب المطالبة بأمر يُعرَف مسبقاً أنه سيسبب شيئاً من الضرر، حتى لو حقق بعض الخير. ويحتاج أحدنا إلى شجاعة كبيرة للدعوة إلى التعايش مع هذا الضرر وفقاً لمبدأ الخير الأكبر أو أهون الشرّين. وعلى الرغم من أن هذه الحجج واقعية وعملية، إلا أنها جدليّة في أوساط المجتمع المدني السوري اليوم. لذا يصعب اعتماد مقاربة «الأضرار الجانبية المقبولة» نتيجة الضغوطات التي تطالب باختيار مواقف لا تسبِّب أية أضرار. ونتيجة لذلك، يعمد كثيرون إلى تجنّب الانخراط في هذه المسألة (العقوبات)، إلا أن هذا يتسبب في مزيد من الضرر، فالجُناة وحلفاؤهم ينخرطون بفاعلية فيها. ويتضح هذا في حالة المواد ذات الاستخدام المزدوج، المدني والعسكري. فمثلا تلعب العقوبات دوراً في أزمة الوقود الحالية في سوريا، إلى جانب العديد من الأسباب الأخرى، حيث فقد النظام السيطرة على حقول النفط السورية ويعتمد بشكل أساسي على واردات النفط. وقد أدى نقص الوقود في الآونة الأخيرة إلى تشكّل طوابير طويلة في محطات البنزين وشلّ حركة المرور. بيد أن العقوبات على تجارة النفط مع سوريا كانت تهدف إلى إيقاف آلة حرب النظام الموجهة ضد السكان المدنيين في مناطق سيطرته وخارجها.

هناك العديد من المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والإنسانية المتعلقة بالعقوبات، والتي تتغير بمرور الوقت وتؤثر على كفاءة العقوبات. لذا، في وضع مثالي، يجب أن يكون العاملون في المجتمع المدني السوري قادرين على تغيير موقفهم السابق بشأن العقوبات. غير أنه في ظل المناخ والثقافة الحاليين، لن يُنظر إلى هذا التراجع كنتيجة للتفكير والتأمل، بل كنفاق وقرار غير متسق، وبالتالي كمسبّب للضرر.

ولا يتوقف النقاش حول العقوبات عند المواقف وحملات المناصرة، فهو يمتد ليشمل برامج وأنشطة الأعضاء المبدئيين في المجتمع المدني السوري. ويشارك العاملون في مجال المُساءَلة القضائية في النقاش بشأن العقوبات، ذلك أن الشخص الخاضع

للعقوبات يُمنع من السفر أو التجارة مع الدولة التي فرضت عليه العقوبات، ومن بينها دول الاتحاد الأوروبي. و قد يعيق ذلك القدرة على محاسبة هؤلاء الأشخاص قضائياً في حال عدم الإشهار بمذكرة اعتقالهم، بسبب عدم قدرة الشخص المطلوب سرّياً على السفر إلى الدولة المعنية كونه على العقوبات. وهناك منظمات غير حكومية سورية تلجأ إلى المحاكم المحلية في الدول الفارضة للعقوبات على الجناة لمحاكمتهم ورفع دعاوى ضدهم، لكن هؤلاء لن يتمكنوا من السفر إلى هذه الدول للمثول أمام محاكمها إلا في حالات خاصة، نظراً إلى العقوبات المفروضة عليهم، إذا افترضنا أصلاً أنهم سيسافرون إلى هذه الدول للمثول أمام المحكمة.

الحلول الممكنة

في البداية، علينا ألا نبالغ في تبسيط العقوبات. ويجب استشارة الخبراء وقراءة المواد القانونية ذات الصلة لمعرفة كيفية تطبيقها. أما فيما يتعلق بتأثيرها، فعلينا إدراك أنه ليس ثمة من يُحيط بالصورة الكاملة أو يستطيع تحليلها بدقة. قد تساهم هذه البحوث في فهم العقوبات، ولكن يجب أن نجريها بعين ناقدة، وأن نضع في الحسبان التحيزات في المنهجية والمصادر وسلامة البيانات، وعلينا التدقيق في تأثّر هذه البيانات بأحد أطراف الصراع، والفترات الزمنية ذات الصلة، والافتراضات الواردة فيها، وأنواع العقوبات التي تتناولها، ومنظور ورقة البحث (سياسي، حقوقي، اقتصادي، إنساني). تعدّ هذه البحوث مهمة لتوجيه السياسة بشأن بعض جوانب العقوبات، لكنها غير قادرة على التوصل إلى الصورة الكاملة. وباختصار، يجب عدم الاكتفاء بالبيانات العامة حول الموضوع نظراً إلى تعقيد العقوبات.

يجب على المجتمع المدني السوري المستقل بذل قصارى جهده لمواجهة المعلومات المضللة والبروباغندا بشأن العقوبات. ويمكن تحقيق ذلك عبر التركيز على أسباب فرض العقوبات، كالجرائم المتعلقة بالصراع وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام في المقام الأول؛ وعلى كيفية رفع هذه العقوبات. لكن هذه ليست مهمة سهلة، فالمُساهمون في حملات التضليل يستخدمون أساليب متقدمة وغير أخلاقية، كالحسابات الإلكترونية الوهمية الآلية والأبواق المأجورة.

ويجب حدوث تحوّل في الفضاء الحالي للنقاش حول العقوبات. فهناك حاجة ماسة إلى فضاء آمن لنقاش صحي وبنّاء، بدلاً من تراشق الاتهامات بين أعضاء المجتمع المدني السوري الذين يقرّون جميعاً بجرائم النظام ويطالبون بمحاسبته. كما يجب أن يتيح هذا الفضاء للعاملين في المجتمع المدني السوري إمكانية شرح الأسباب المنطقية وراء مواقفهم من العقوبات، وأن تُقابَل مواقفهم هذه بالتسامح، بصرف النظر عما إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأنها أم لا. وينبغي أن يتيح لهم هذا الفضاء إمكانية تغيير مواقفهم بشأن العقوبات إذا لزم الأمر، دون تداعيات وأضرار تلحق بسمعتهم. فقد يُعرب البعض عن معارضته لموقف أو لآخر في العلن، ولكن دون توجيه اتهامات بشأن دوافع هذه المواقف، ودون تخوين مناصري وجهات النظر الأخرى، فمن الضروري تقبّل غياب إجابة واحدة صحيحة أو خاطئة.

وعلى المستوى الفردي أو التنظيمي، يتطلب التعامل مع مسألة العقوبات التحلي بالقيادة والشجاعة والتحرك خارج الحدود المألوفة. علينا إدراك أن بعض الضرر سيقع نتيجة للعقوبات، بصرف النظر عن موقفنا منها، لذا يصبح اتّباع مبدأ أهون الشرّين أو الخير الأكبر أمراً ضرورياً رغم صعوبته. نحن السوريون، بحاجة إلى أن نضع كبريائنا جانباً، وأن نتحلّى بالقدرة على التفكير الموضوعي ومراجعة موقفنا من العقوبات باستمرار، وإجراء محادثات ونقاشات شائكة، وأن نتحلّى أيضاً بالقدرة على الاعتذار والتكيّف عند الضرورة. نحن مدينون بذلك لمن عانوا وما زالوا يعانون. علّ يوماً سيأتي لا نحتاج فيه إلى النقاش بشأن العقوبات؛ يوم يُحاسَب فيه الجُناة، وتتوقف انتهاكات حقوق الإنسان، ونشرع في بناء سوريا جديدة تقوم على مبدأ سيادة القانون.

المجتمع المدني والملاحقات القضائية: تقاضٍ استراتيجي بلا استراتيجية

نظرة في العمليات القضائية ضد مجرمي الحرب في سوريا

تحليلات

محمد عبد الله

تَعرَّضَ الشعب السوري منذ انطلاق ثورة الحرية والكرامة في آذار ٢٠١١ لأنماط عديدة من أكثر انتهاكات حقوق الإنسان فظاعة. استعمال العنف والسلاح والذخيرة الحية في وجه متظاهرين عزل منذ اليوم الأول ألقى بظلاله على طبيعة الحل الأمني الذي انتهجته السلطة في قمع الثورة، وفي تأجيجها أيضاً. عاد الشعب السوري ليعاني مآسيَ مشابهة لانتهاكات الثمانينات والتسعينات، هذه المرة بعنف موسّع وعلى مرأى ومسمع العالم مع انتشار كاميرات الهواتف المحمولة وسهولة نشر الصور والفيديوهات والأخبار عبر الإنترنت.

لكنِّ ما حصل خلال ثمانينات وتسعينات القرن الماضي مختلفٌ عمّا حصل بعد العام ٢٠١١ من ناحيتين أساسيتين؛ توثيق الانتهاكات التي تحصل على نطاق واسع ومكثّف بعد ٢٠١١، ومحاولة المجتمع المدني السوري الاستفادة من النزوح السوري الكبير عبر جر بعض مسؤولي النظام إلى محاكمات خارج سوريا يقدمها ناجون وناجيات وصلوا إلى دول تُتيح لهم مثل هذا الخيار.

بخصوص التوثيق، فقد برزت عشرات المبادرات، فردية أو منظمة، من ناشطين وناشطات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، لتوثيق الانتهاكات بشكل ممنهج. ولو أن الهدف من توثيق الانتهاكات وقتها كان المناصرة وفضح الانتهاكات ولم يكن أساساً محاولة استخدامها في ملفات قضائية، لكن هذا التوثيق سيشكل أرضية مهمة جداً في محاولات تحصيل حقوق الضحايا أمام القضاء المحلي في عدة دول أوروبية لاحقاً.

ربما من المفيد هنا الإشارة إلى امتناع الحكومة السورية عن المصادقة على معاهدة روما لمحكمة الجنايات الدولية عام ٢٠٠٣، الأمر الذي منع المحكمة من التدخل وفتح تحقيق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تُقترَف في سوريا. إحالةٌ خاصة للمحكمة من قبل مجلس الأمن فشلت في عام ٢٠١٤ بسبب فيتو روسي-صيني مزدوج، ومع استحالة استصدار قرار مجلس أمن أيضاً لإنشاء محكمة دولية خاصة بسوريا (على غرار المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة أو راوندا)، لم يبق أمام السوريين حالياً سوى خيار اللجوء إلى محاكمات فردية أمام القضاء الوطني الأوروبي والاستفادة من تشريعات محلية أوروبية (الاختصاص العالمي لحقوق الإنسان) أو من جنسية أوروبية يحملها أحد الضحايا أو ذويهم، لمحاكمة المنتهكين ومحاولة تحصيل بعض حقوق الضحايا.

مع شبه انعدام أي دور للأمم المتحدة في فتح ملف التقاضي الدولي، ومع استحالة إنشاء محكمة دولية لسوريا، كان على السوريين الاعتماد على أنفسهم في هذا المجال. بدأت هنا رحلة المجتمع المدني السوري والمنظمات الحقوقية في هذا المجال. عملت العديد من المنظمات على دعم تحقيقات قائمة من جانب نيابات أوروبية بدأتها من تلقاء نفسها والمساهمة بمشاركة الأدلة، وعملت منظمات أخرى على تقديم دعاوى كاملة من الألف للياء ضد مُنتهكين لحقوق السوريين. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن معظم التحقيقات بدأت بمبادرة السلطات المحلية منفردة عبر النيابات العامة مباشرة، أو عبر اكتشاف المجرمين اعتماداً على التحريات أو مقابلات اللجوء مثلاً.

منافسة غير عادلة

دون سابق إنذار، وجدت منظمات حقوقية سورية، بعضها حديث العهد، نفسها أمام ملف المحاكمات أو ملف التقاضي، تحاول القيام بما تستطيع القيام به، منافسة في ذلك منظمات دولية عريقة وذات خبرة كبيرة في هذا المجال. العلاقة بين المجتمع المدني السوري والمنظمات الدولية تتسم بخصوصية كبيرة: فالمنظمات السورية غير قادرة على تحريك الدعاوى القانونية بمفردها دون المنظمات الدولية لأسباب كثيرة، كالافتقار إلى الخبرة القانونية الدولية اللازمة أو عدم التمتع بحق ممارسة مهنة المحاماة وعضوية نقابة المحاماة في الدول الأوروبية، أو عدم الإلمام بالقوانين المحلية أو باللغات المحلية. المنظمات الدولية بدورها غير قادرة على فهم السياق السوري وجمع الأدلة وترتيب الشهود دون دعم المنظمات السورية والمجتمع المدني السوري. هذه العلاقة أنتجت في غير مرة دعاوى ناجحة وملفات معقولة من حيث صلابتها، لكن شابها صراعٌ خفيٌ عن الجمهور السوري، برزت إحدى تجلياته مؤخراً ربما بانسحاب المركز السوري للإعلام وحرية التعبير من الشكوى المقدمة أمام المحكمة الدستورية الألمانية لغرض

إتاحة الترجمة العربية لجميع الحضور في محكمة كوبلنز، وتقديم شكوى منفصلة عن الشكوى التي كان يقودها المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان تحمل موضوع الطلب ذاته أمام المحكمة الدستورية الألمانية ذاتها في قضية «تتشارك» فيها المنظمتان.

طبيعة المشاركة في مثل هذه الدعاوى جديرة بالتوقف عندها. ففي الوقت الذي تتقدم فيه هذه الدعاوى بشكل تقني من قبل المنظمات الدولية أو الأوروبية، يلعب المجتمع المدني السوري دوراً أساسياً فيها من حيث طرح الفكرة والبدء بجمع الأدلة ومحاولة إقناع الناجين والناجيات بالمساهمة في شكوى ما، في حين تحتكر المنظمات الغربية أو الدولية الحق القانوني في تمثيل المشتكين والوصول إلى محاضر الجلسات وتقديم الطلبات إلى القضاة واستجواب الشهود والمدعين والمُدعَى عليهم. العلاقة حسّاسة للغاية، إذ تصدر هذه المنظمات بيانات مشتركة عن «شكوى مشتركة» تم تقديمها أمام قضاء دولة ما، لكنها تُغيّبُ التفاصيل التقنية أعلاه عن المتلقي السوري، (باستثناء العاملين في وسط المجتمع المدني أو الوسط الحقوقي) وتحتكر المنظمات الدولية تفاصيل الدعوى، وللأسف تخفي المنظمات السورية هذه الجزئية عن المتلقين السوريين. في حالات كثيرة، كانت المنظمات السورية أو شخصيات المجتمع المدني «الشريكة» في هذه الدعاوى، شأنها شأن الجمهور، تتلقى تطورات القضية عبر الإعلام فقط وعبر بيانات المنظمة الدولية «الشريكة»، والتي عادة ما تجنح لاستخدام نقاط تقنية مثل «سرية الملفات» أو «عدم السماح بمشاركة الملفات مع غير المحامين الموكلين في الدعوى» في وجه المنظمات السورية الشريكة، كون هذه الشراكة غير رسمية.

في محاولة لجَسَر هذه الهوة بين «منظمات التقاضي» الدولية ومنظمات المجتمع المدني السوري وتوثيق العلاقة بين الطرفين، حاولت «مبادرة العدالة» التابعة لمؤسسة المجتمع المفتوح (Open Society Foundation) جمع معظم الأطراف الفاعلة في لقاءات دورية في العاصمة الألمانية برلين على مدار حوالي ٤ سنوات ونيف للخروج بصيغة ما تعزز الشراكات القائمة وتشجع الطرفين على العمل معاً، بما في ذلك محاولة إنشاء آلية للتنسيق بين جميع الأطراف ومشاركة البيانات والأدلة. للأسف، باءت الجهود بفشل ذريع انتهى ببريد إلكتروني قصير بما معناه أنه من الأفضل أن يقود المجتمع المدني السوري مثل هذه النقاشات مع المنظمات الدولية بنفسه. الثقة محدودة، إن لم نقل معدومة. لا مجال لمشاركة الأدلة أو البيانات، والمنظمات الدولية تستأثر بالتفاصيل بعد تقديم الشكوى، ناهيك عن أن المنافسة على التمويل والموارد المادية للمنظمات أحد النقاط الشائكة والحاضرة بقوة في هذه العلاقة الخاصة.

خطوات إيجابية

قبل الخوض في تفاصيل الدعاوى القائمة في أكثر من بلد أوروبي، من المفيد تسليط الضوء على أن الحالة السورية فريدة من نوعها من حيث انطلاق المطالبة بالمحاسبة الجزائية وفتح النقاشات أمام خطوات وبرامج للعدالة الانتقالية خلال نزاع قائم، ومع استمرار المعارك والقتال وقبل تحقق أي عملية سلام. في معظم الثورات أو النزاعات أو الحروب السابقة، لم تنطلق مثل هذه العمليات إلا بعد التوصل إلى اتفاق سلام أو حتى بعد ذلك بعقود أحياناً، الأمر الذي نتج عنه صعوبة جمع الأدلة وفتح التحقيقات بعد مرور سنوات من وقوع الانتهاك. الحالة السورية «مميزة» بمجتمع مدني نشيط وفاعل على صعيد التوثيق والمناصرة، ما أدى بشكل مباشر إلى فتح الحديث عن آليات العدالة ومناقشتها والمطالبة بها رغم العرقلة السياسية الدولية التي تقودها روسيا في مجلس الأمن.

يُعَدُّ العمل على ملف التقاضي بشكل عام من أهم إنجازات المجتمع المدني السوري عبر منظماته الحقوقية. الاستفادة من التوثيق المتراكم عبر سنوات، ومن وصول مئات آلاف السوريين إلى دول أوروبية، ومن توافر دعم سياسي ومالي لهذا النوع من العمل. يعزز «التقاضي» أو « رفع الدعاوى» أمام القضاء الأوروبي المطالب المحقة للسوريين بإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب وضرورة محاسبة مرتكبي الانتهاكات في سوريا ومن جميع الأطراف، كما يرسل رسائل واضحة عن الدعم السياسي لحكومات هذه الدول للشروع بمحاكمة مسؤولين عن الانتهاكات في سوريا.

كما يساعد هذا النمط من الدعاوى بالعمل مع الناجين والناجيات، والتقرب منهم وفهم واقع وتحديات حياتهم بعد مغادرتهم سوريا بشكل أكبر وعن كثب، الأمر الذي سيساعد في تحديد ملامح أي عملية مُساءلة دولية قد تحصل في السياق السوري، وبناء مقاربة وطنية ترتكز أساساً على وضع مصلحة الضحايا أولاً. كما يعزز فهم المجتمع المدني السوري لمطالب ذوي الضحايا فيما يتعلق بتعويضات أو جبر ضرر محتمل في المستقبل. على سبيل المثال، يرفض العديد من الناجين والناجيات الانخراط بالمحاكمات نتيجة تغير رؤيتهم ومقاربتهم تجاه العدالة، ويريدون أن يكونوا بعيدين عن أي ذكريات مؤلمة.

النقطة الأكثر أهمية على المدى الطويل، هي أن انطلاق مثل هذه المحاكمات في دول تتمتع بقضاء مستقل ونزيه، وإتاحة فرصة مراجعة ما حصل على يد المنتهكين، وفتح الباب أمام الناجين والناجيات للإدلاء بأقوالهم في سياق المحاكمة، كلها نقاط تصب في صالح تعزيز وحماية «سردية الضحايا» في سوريا. عملت الحكومة السورية منذ اليوم الأول على اتهام المتظاهرين بالتطرف والعنف والإرهاب، وروجت أن ما يحصل في سوريا هو «مكافحة إرهاب» بحت، غير أن الوقائع التي تسردها الدعاوى القائمة في أكثر من بلد أوروبي، ومذكرات التوقيف الغيابية الصادرة عن قضاء أكثر من بلد أوروبي، تعزز رواية الضحايا وتدحض رواية الحكومة السورية.

التقاضي الاستراتيجي أو ما يعرف بـ «دعوى المصلحة العامة»

في كثير من الحالات، وفي حالات النزاعات المعقدة، ومع الافتقار إلى آليات عدالة دولية متاحة، أو في حال اختلال موازين القوى السياسية الدولية بشكل كبير لصالح طرف ما، يلجأ المجتمع المدني إلى ما يعرف عادة بـ «التقاضي الاستراتيجي» أو «دعاوى المصلحة العامة»، وهي دعاوى قانونية واضحة ذات أهداف أبعد من الحكم القانوني وحده، فلا يعد كسب القضية الهدف الوحيد في جميع حالات التقاضي. تعنى دعوى المصلحة العامة بالقضايا القانونية كجزء من استراتيجية أكبر لتعزيز حقوق الإنسان، وهي تركّز على قضية فردية من أجل إحداث تغيير اجتماعي أوسع. ويمكن أن تشمل غايات دعوى المصلحة العامة: نشر الوعي، أو التعريف بالقضية التي تم بناء الاستراتيجية من أجلها، أو فتح الملف أمام النقاش العام والإعلام، أو إنشاء سوابق قضائية هامة. لعل أحد أبرز الملفات القضائية المشهورة في إطار التقاضي الاستراتيجي هو ملف جدار الفصل العنصري في فلسطين، حيث عملت منظمات فلسطينية ودولية بشكل مكثّف مع الجمعية العامة للأمم المتحدة للتقدم بطلب إلى محكمة العدل الدولية للنظر بشرعية الجدار، وحصلت على «رأي استشاري» بأن بناء الجدار ينتهك قواعد القانون الدولي. الرأي الاستشاري غير ملزم بطبيعته لكنه شكل خطوة مهمة في تثبيت حقوق الشعب الفلسطيني على المدى الطويل، وأرضية قانونية مهمة في ملاحقات قانونية ملزمة لاحقاً. على سبيل المثال، تعرضت عدة شركات أوروبية تعمل في بناء الجدار لتحقيقات جنائية أمام القضاء الأوروبي (أبرزها دعوى منظمة الحق الفلسطينية ضد شركة ريوال العاملة في بناء الجدار)، وصدرت قوائم سوداء عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للشركات التي تعمل في بناء الجدار العازل، استناداً لرأي محكمة العدل الدولية بانتهاك بناء الجدار لقواعد القانون الدولي.

عدالة وقضاء أم تقاضٍ استراتيجي ومناصرة؟

مع انطلاق نشاط العديد من منظمات المجتمع المدني السوري لدعم دعاوى أو تحقيقات قائمة (بمبادرة من السلطات الأوروبية) أو رفع دعاوى جديدة، برز تساؤل مهم للغاية عن ماهية هذه الدعاوى. هل هي من أجل تحقيق العدالة للضحايا عبر دعاوى قانونية صرفة، أم أنها إحدى حالات التقاضي الاستراتيجي والمناصرة، أم الاثنان معاً؟ الواقع أن نقاشاً وسجالاً كبيراً دار بين منظمات المجتمع المدني في هذا الإطار، لكن هذا السجال لم يخرج للعلن بشكل فعلي، للمواطن السوري العادي المتابع لشؤون بلاده، ولا حتى لمجموعات المجتمع المدني المعنية بالضحايا أو المشكّلة أساساً من قبل مجموعات ضحايا. بقي هذا النقاش «النخبوي» حبيس المقالات وتبادل الردود والنقد بين منظمات عدة.

والتفريق بين النمطين في العمل أمر في غاية الأهمية. ففي حال كنا أمام دعاوى قانونية تقنية بغرض الحصول على حكم قضائي بحت، فيجب العمل عبر القنوات القانونية فقط والتي ستخرج منظمات المجتمع المدني السوري من القيادة لصالح دور أكبر للمنظمات الدولية أو الأوروبية، وسيركّز العمل عبر القنوات القانونية الصرفة التي لن تعمل مع منظمات الضحايا أو عائلات الضحايا بشكل مباشر، ولا تحبذ الإعلام والبيانات وخطابات المناصرة، كما أن مردود هذه الدعاوى «محدود» ويقتصر على القضية ذات الصلة إلى حد كبير. وقد يتسبب أي «نشاط» أو «حماس» من قبل أي منظمة سورية تعمل بذهنية المناصرة بضرر كبير للدعوى والقائمين عليها (على سبيل المثال، قيام رئيس منظمة حقوقية سورية بتصوير الجلسات بواسطة هاتفه المحمول في محاكمة أنور رسلان، الأمر الذي يشكل مخالفة إجرائية واضحة لقواعد المحاكمة، ما تسبب بإيقاف الجلسة وتدخل الشرطة ومسح الصور، وكان أحد الأسباب لاحقاً لرفض المحكمة السماح للحضور بالاستماع للترجمة العربية المتاحة للشهود والمُدِّعى عليهم بسبب «مخالفة

تعليمات المحكمة» سابقاً). والمعيار الرئيسي الذي تعتمده هذه المقاربة لاختيار القضايا هو صلابة القضية وتوافر أدلة قاطعة أو قوية، بغض النظر عن القيمة المعنوية للدعوى أو رتبة أو مركز المتهم، وعن الأثر البعيد أو طويل الأمد الذي يمكن أن تحققه للضحايا ولمسار العدالة السوري بشكل عام.

في حين أن مقاربة «التقاضي الاستراتيجي» تتركز على اختيار الممكن من الدعاوى المتاحة والتقدم بها وتسجيل مكاسب صغيرة لكن تراكمية على المدى الطويل، تتيح تسليط الضوء على الجرائم التي اقتُرِفَت في سوريا وإعادة الملف للضوء والإعلام، كما تكون أكثر فعالية غالباً عندما يتم التقاضي في العديد من الحالات على مر الزمن. يتيح هذا النمط إشراكاً ودوراً أكبر للعائلات ومنظمات الضحايا، كما يتيح المجال أمام المجتمع المدني السوري للعب دور أكبر عبر الضغط والبيانات وجمع التوقيعات وتقديم عرائض المطالبة، وعبر التواصل مع الجمهور السوري بشكل أوسع، طبعاً مع الإبقاء على الشق القانوني والترافع أمام المحكمة بجانبه التقني الضيق.

والحال، أن منظمات المجتمع المدني السوري العاملة في مجال التقاضي «حائرة» بين المقاربتين. تنطلق هذه الدعاوى عادة بمبادرات سورية وجهود ناشطين سوريين لتتبنى مقاربة مناصرة واضحة وطويلة الأمد، وتتشارك فيها المنظمات السورية مع منظمات غربية أو دولية ذات خبرة أو إلمام بالقانون واللغة المحليين. لكن في الوقت نفسه تنفي المنظمات ذاتها أن هذه الدعاوى هي دعاوى مناصرة أو دعاوى استراتيجية طويلة الأمد وذات مكاسب محدودة أو رمزية في أحيان كثيرة، وتميل للمبالغة والإعلان للجمهور السوري المتابع أن «العدالة بدأت بالتحقق»، وأن قطار المساءلة لن يتوقف وأن هذه الدعوى أو تلك «ستنهي مكان رؤساء الأجهزة الأمنية في مستقبل سوريا». وردت هذه العبارة حرفياً في بيان الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان ضمن أسئلة وأجوبة حول قضية الدباغ بعد إصدار القضاء الفرنسي والألماني مذكرات توقيف غيابية لقيادات في الأجهزة الأمنية السورية (علي مملوك وجميل الحسن وعبد السلام محمود)، وأضافت المنظمة حول تطورات القضية «سوف تمنع مذكرات الاعتقال الدولية المشتبه بهم الثلاثة من السفر إلى الخارج بِحرية». في حين تعلم هذه المنظمات تماماً أن تنفيذ مذكرات التوقيف الغيابية أمر شبه مستحيل، وأن الشخصيات المطلوبة لن تسافر إلى الاتحاد الأوروبي أساساً كونها على قوائم العقوبات ومنع السفر الأوروبية، وأن تسليم هذه الشخصيات لن يحصل من قبل الحكومة السورية أو من قبل الدول التي يسافرون إليها (مثل روسيا أو إيران) أو من تلقاء أنفسهم. غير أن المنظمات العاملة على الدعوى فضّلت المبالغة في قيمة مذكرات التوقيف وتسجيل مكاسب وهمية، والقفز على الوقائع ورفع سقف توقعات الجمهور الذي سيتعرض لصدمة لاحقاً عندما تمر الشهور والسنوات (مر عامان على صدور مذكرات التوقيف الغيابية تقريباً) على عدم تنفيذ هذه المذكرات، أو على عدم توقف ممارسة التعذيب في سوريا كنتيجة رادعة بسبب مذكرات التوقيف، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يقوّض إيمان السوريين بالعدالة بسبب بقاء الجناة في وضع يسمح لهم بالاستمرار بارتكاب الانتهاكات بعد صدور هذه المذكرات، الأمر الذي لمسناه بشكل فعلي كمنظمة عاملة في مجال حقوق الإنسان، فعند الحديث مع الشهود والضحايا غالباً ما وردت عبارة «ما الفائدة من الحديث معكم ولا توجد نتائج؟» في معرض الردود.

تحديات كبيرة

برزت تحديات كبيرة لجهود المجتمع المدني السوري في إطار العدالة والتقاضي. قسم كبير من هذه التحديات لا يتعلق بالمجتمع المدني ذاته (مثل الدور الروسي أو محدودية الدول التي تتبنى الإطار القانوني الذي يتيح التقاضي أمام محاكمها)، غير أن قسماً ليس بقليل من هذه التحديات هو من صنيعة وإنتاج منظمات التقاضي بنفسها.

الافتقار للشفافية: يُعدّ الافتقار للشفافية والميل لـ «تمييع» التفاصيل سمة رئيسية من سمات العمل في إطار هذه الدعاوى. على سبيل المثال، تشعر المنظمات السورية ربما بالحرج من إخبار الحقيقة أنها لا تترافع فعلاً عن أحد، أو أنها لا تملك الخبرة القانونية المحلية اللازمة وأن الطرف الذي يمثل الضحايا هو منظمة دولية أو أوروبية محلية. لذلك تميل إلى تمييع التفاصيل حول القضايا المرفوعة. على سبيل المثال، في الدعوى الخاصة بأنور رسلان وإياد غريب في كوبلنز، هناك على الأقل أربع أطراف تعلن أنها «تقدمت» بالدعوى أو أنها «شريكة» في الدعوى، في حين أن جلسات المحاكمة قد أظهرت أن الطرف الذي يترافع بالدعوى هو فقط محامون أعضاء في المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، يترافعون بصفتهم الشخصية في الجلسات (وفقاً لما يقتضيه قانون أصول المحاكمات الجزائية الألماني والذي لا يتيح لمنظمات بالترافع في الدعاوى الجزائية). هذا طبعاً لا يقلل من قيمة مساهمة المنظمات السورية الشريكة في جمع الأدلة أو اختيار الشهود، لكن لا مبرر لمثل هذه الضبابية حول دور كل طرف. المنظمات ذاتها تشتكي لاحقاً من «تسلط» المنظمات الغربية على الدعوى وعدم مشاركة تفاصيل مع المجتمع المدني السوري. وفي جميع الأحوال، تبقى هذه التفاصيل حبيسة المراسلات الخاصة بنشطاء المنظمات والعاملين في الوسط الحقوقي وحده، ولا يعلم بها الناجون والناجيات أو ذوو الضحايا.

المبالغة في الوعود ورفع سقف توقعات ذوي الضحايا: تعد هذه أيضاً سمة أخرى سلبية مميزة لهذا الدعاوى. مع جميع البيانات الصادرة عن هذه المنظمات، يمكن ضبط حالات من المبالغة (المتعمدة) أحياناً، كالقول إن من شأن انطلاق محاكمة أنور رسلان في كوبلنز إنهاء نظام بشار الأسد سياسياً على الصعيد الدولي، أو القول بأن مذكرات التوقيف الغيابية الصادرة بحق بعض رؤساء الأجهزة الأمنية ستنهي مستقبلهم السياسي في سوريا، وصولاً إلى التلاعب أحياناً بتفاصيل الدعاوى أو تحميلها أكثر مما تحمل. وردت عبارة تقدمنا بـ «دعوى» في معظم البيانات التي صدرت عن منظمات سورية ودولية بعد تقديم شكوى ما أمام القضاء في دولة أوروبية، والدقيق أن ما تم التقدم به هو مجرد شكوى جنائية تنتظر قبولها أو رفضها من النائب العام الذي قد يقرر فتح تحقيق بها أو رفضها، يمكن غض الطرف عن هذه الجزئية الصغيرة في حال كان الناقل للخبر إعلامياً أو ناشطاً، لكن عندما تصدر هذه البيانات عن محامين يعلمون تماماً أن ما تقدموا به هو ليس «دعوى» بعد وينتظر قبوله أو رفضه من قبل النائب العام، فنحن أمام مبالغة متعمدة.

حالات شبيهة شابت عمل منظمات دولية كبيرة، فعلى سبيل المثال، بعد أن تقدمت منظمة غارنيكا ٣٧ بمراسلة مع المحكمة الجنائية الدولية وفق المادة ١٥ من النظام الداخلي للمحكمة (مجرد مراسلة تطلب من المحكمة قبول شكوى تتقدم بها المنظمة)، نقل موقع لبي بي سي تصريحات عن المحامي الرئيسي الذي تقدم بالمراسلات مع المحكمة بأنها «الدعوى» الأولى من نوعها، وأنه هذه الدعوى «تعد تقدماً كبيراً للضحايا السوريين». مر على تقديم المراسلات مع المحكمة الجنائية الدولية حوالي العام ونصف دون أي تقدم معلن، أو حتى قبول الشكوى من قبل المحكمة.

وفي حالات أسوأ، عمدت منظمات عاملة في ملف التقاضي إلى إخفاء تفاصيل تقنية صغيرة عن الضحايا وذويهم والمتابعين من غير المختصين؛ تفاصيل صغيرة لكن في غاية الأهمية. مثلاً، أن المحاكمات بموجب الاختصاص العالمي لحقوق الإنسان لا يمكن أن تطال رؤساء الدول، عملاً بمبدأ حصانة هؤلاء. لكن منظمتين دوليتين بالشراكة مع منظمات مجتمع مدني سورية شاركت في فيلم وثائقي بعنوان الدعوى ضد الأسد يتحدث عن دعوى تقدمت بها المنظمات أمام القضاء الإسباني باعتبار أن شقيقة ضحية التعذيب تتمتع بالجنسية الإسبانية. الشكوى تم تقديمها بحق تسع مسؤولين في الأجهزة الأمنية السورية، وليست ضد الأسد أو ضد «حكومة بشار الأسد» كما نقلت وسائل الإعلام. الواضح للمختصين أن عنوان الوثائقي يحمل طابعاً «رمزياً» هنا، غير أن الأمر ليس كذلك للمتابع السوري العادي.

تغييب الجمهور السوري بشكل شبه متعمد: غير المقصود هنا أن المواطن السوري المتابع لهذه القضايا والدعاوى لا يعلم ما يحصل بها، لكن المقصود أن المنظمات المشاركة في هذه الدعاوى تتحكم إلى حد كبير بالمعلومات التي يمكن نشرها وإخراجها للعلن حول هذه المحاكمات، ناهيك عن التفاصيل التقنية التي تقتضي الضرورة شرحها للمتابعين ولمجموعات الضحايا. ربما تعد محاكمة أنور رسلان الاختراق الوحيد لهذه القاعدة نظراً لمتابعة الجلسات من قبل عدد ليس بقليل من النشطاء والصحفيين. ومع ذلك، تحاول المنظمات «الشريكة» في هذه الدعوى إسكات أي صوت منتقد أو مطالب بنشر المزيد من المعلومات والشفافية حول ما يحصل أو ما يقال داخل أروقة المحكمة. في بعض الأمثلة المنفصلة، لا يعلم عدد كبير من السوريين أن الدعوى المقدمة ضد «إسلام علوش»في فرنسا تفتقر إلى أدلة قوية، وقد تتسبب بالإفراج عن علوش، وأن الحد الأقصى للتوقيف الاحتياطي في فرنسا هو ١٢ شهراً، سيخرج علوش بعدها من السجن (إخلاء سبيل على ذمة المحاكمة، أو منع محاكمة) إلا في حال بدأت محاكمته وهو قيد التوقيف، أو في حال توافر أدلة جديدة تبرر للقاضي تمديد توقيفه؛ أو أن القضاء الإسباني رفض النظر بالدعوى المقدمة في ملف التعذيب في إسبانيا وأن مسألة قبول الدعوى أو رفضها قيد النظر الآن أمام المحكمة الدستورية الإسبانية، وحتى في حال قبول الدعوى في إسبانيا، يمنع القانون الإسباني التحرك بمحاكمات غيابية، مما يجعل توقيف المدعى عليهم التسعة (بعض قيادات الأجهزة الأمنية في سوريا) شرطاً لازماً لأي تقدم، الأمر الذي يُستبعَد حصوله.

أدى رفع سقف التوقعات إلى درجات غير واقعية وغير صادقة مع السوريين إلى ممارسات خاطئة مكمّلة تقتضي بإخفاء تفاصيل ما يحصل عنهم، الأمر الذي لا يصب في مصلحة المجتمع المدني على المدى الطويل ويسبّب خسارة مصداقيتنا أمام الناجين والناجيات، وإلى نشوء حالة من «الهرمية» في أوساط المجتمع المدني، تحتل فيها المنظمات الدولية العاملة على القضايا والملفات رأس الهرم وتترك المجال دونها للمنظمات السورية للتنافس فيما بينها، كلٌ يحدد موقعه بحسب قربه من الدعوى أو علاقاته بالضحايا أو الملفات المقدمة أو دوره كـ «شريك» في الدعوى. تطوعت المنظمات الشريكة للعب دور رقابي وإلى الميل إلى الوصاية على الدعاوى والمشاركين فيها وعلى آراء المجتمع المدني والناشطين بخصوص هذه الدعاوى، وإلى «الشعبوية» و«الهوبرة» في وجه المنتقدين أو المطالبين بمزيد من الشفافية. لعلّ الحملة المغرضة التي قادها حقوقيون سوريون شاركوا في جلب الشهود عبر صفحات فيسبوك بحق نشطاء آخرين لمجرد التدقيق في شهادة أحد الشهود أكثر الأمثلة سوءاً هنا. هذه الحملة تجمع في

طياتها الافتقار إلى الشفافية بخصوص الطرف الذي رفع الدعوى، وتفرط في المبالغة والتلاعب بسقف توقعات المتابعين عبر ترهيبهم من نتائج التشكيك بشهادة أي شاهد، وصولاً إلى تبني خطاب شعبوي خطير يحظر على أي شخص أن يطرح أسئلة حول ما يجري في هذه المحاكمات.

السوريون ليسوا وحدهم!

والحال أن المجتمع المدني السوري ليس الأول ولن يكون الأخير الذي يمر بمخاضات مشابهة. ويقتضي الإنصاف الإشارة إلى تكرار ممارسات شبيهة في دول كثيرة سابقاً ولأسباب مختلفة. على سبيل المثال، وجد المجتمع المدني العراقي نفسه خارج السياق تماماً في المحاكمات التي جرت للنظام العراقي السابق أمام توافد عشرات المنظمات الدولية لـ «بناء الملفات» أو للعمل مع فريق الدفاع أو مراقبة جلسات المحكمة. لم يهتم مجتمع المانحين الدوليين أساساً بدعم أي جهود عراقية محلية، لا سيما أن المجتمع المدني العراقي ناشئ وضعيف، وبدى تفضيل المنظمات الغربية واضحاً، مما أفضى إلى مجتمع مدني حقوقي ضعيف في العراق بشكل عام، وأدى إلى ضعف التوثيق القادم من العراق على المدى الطويل لاحقاً، وخلال فترة داعش أو انتهاكات المليشيات المدعومة إيرانياً.

التنافس بين المحلي والدولي لم يظهر فقط على صعيد المجتمع المدني، بل وصل إلى المحاكم أيضاً في محاكمات ذات طابع دولي. ربما تعد «الغرف الجنائية الخاصة في محكمة كمبوديا» التي أنشأتها الأمم المتحدة مثالاً على ذلك، فقد خرج التنافس حول القضايا والملفات بين القضاء المحلي وبين الغرف الخاصة المدعومة دولياً إلى العلن في أكثر من حالة، لا سيما الاختلاف حول «القيادات المسؤولة عن أبرز الانتهاكات»، والتي ينظر إليها المجتمع المحلي بعين مختلفة تماماً عن المعايير الدولية. الأمر الذي أدى لتوقف المحاكمات بحق بعض الشخصيات واللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا في كمبوديا للبت بين الغرف القضائية المتنازعة. ناهيك عن الخلاف حول رواتب الموظفين الدوليين المعينين في كمبوديا، والذي بلغ ضعفين إلى ثلاثة أضعاف رواتب أقرانهم المحليين من قضاة ومدعين عامين وموظفين إداريين، الأمر الذي فاقم الخلافات بين الطرفين على مدى فترة عمل المحكمة.

في السياق الفلسطيني، غالباً ما تم «الخلط» بين السياسي والقانوني أمام الشعب الفلسطيني من قبل المنظمات العاملة على الملفات القانونية، مما ساهم في رفع التوقعات لدرجات غير واقعية وأيضاً في تشويش المتلقين. ربما كان ملف الجدار الفلسطيني الأكثر حضوراً، فدخول الولايات المتحدة على الخط للضغط على محكمة العدل الدولية سياسياً ومسارعة السلطة الفلسطينية لاستغلال هذه الحادثة لحصد بعض الرصيد السياسي، ساهم في رفع توقعات الفلسطينيين بأن من شأن قرار المحكمة إيقاف بناء الجدار وهدم ما تم بناؤه منه. والواقع أن قرار المحكمة كان ذا طابع استشاري فقط وغير ملزم، وأن أي محاولة لاستصدار قرار مجلس أمن ملزم لاحقاً، مبني على «رأي» المحكمة، سيواجه فيتو أميركياً واضحاً.

المحاكمات إلى أين: مصارحة مع الشعب السوري

الجهود التي يقودها المجتمع المدني السوري أو تلك التي يشارك بها في مجال جمع الأدلة ومشاركتها وتقديم الدعاوى أو المشاركة فيها جهود كبيرة، تتطلب عملاً دؤوباً وجهداً كبيراً وتحمل آثاراً نفسية ليست بقليلة على العاملين في هذا المجال. جهود كبيرة وموضع تقدير كبير من قبل باقي أطراف المجتمع المدني ومن قبل المتابعين عموماً. يشوب هذه الجهود بعض الخلل أحياناً في طريقة العمل أو في طريقة التواصل مع الشعب السوري والمتابعين، وميل بشري طبيعي إلى تضخيم المكاسب أو إلى الإفراط في الوعود والتوقعات، التي بدورها تحمل آثاراً سلبية ليست بقليلة على أهالي الضحايا والعائلات.

الخطوة الأولى التي تقع على عاتقنا اليوم هي تحديد استراتيجية واضحة لهذه الدعاوى، الهدف المباشر وبعيد المدى منها. هل هي محاكمات قضائية بحتة لمن نستطيع إدانتهم، أم أدوات استراتيجية لتعزيز حقوق السوريين وتعزيز المطالبة بمحاكمات عادلة وإنصاف للضحايا وتسليط الضوء على ما حصل من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. مناقشة «جدوى» هذه الدعاوى أمر في غاية الأهمية، وينسحب الأمر ذاته إلى تفاصيل طبيعة الدعاوى وحجمها وتوقيتها والهدف منها وطريقة اختيارها والأطراف التي يمكن أن تشارك فيها. جميع هذه التفاصيل مغيبة عن المجتمع المدني السوري الأوسع، ويتم تداولها بين مجموعة ضيقة من المنظمات والأفراد.

الدعاوى القائمة اليوم أمام عدة محاكم أوروبية مستمرة، ستكون نتائجها متواضعة في أحسن تقدير، لن تسقط أنظمة ولن توقف ممارسات قائمة ولن تغير سياسيات الانتهاكات في سوريا، لكنها تكرّس بشكل واضح قطيعة مع حقبة الإفلات من العقاب، والمطالبة الواضحة والمحقة بالمحاسبة والعدالة قبل الشروع في المرحلة الانتقالية، وتعزز سردية الضحايا وتخلد ذكرى معاناتهم. ليس أمام المجتمع المدني السوري سوى المزيد من الانفتاح والشفافية والمصارحة مع الناس، وضبط التوقعات بطريقة لا نخسر فيها الأصدقاء والداعمين لهذه الجهود.